الأمم المتحدة A/C.1/52/PV.4

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٤
الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي . . . . . (بوتسوانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بنود جدول الأعمال ٦٢ - ٨٢ (تابع)

مناقشة عامة لجميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد بيرسون (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، على تعيينكم رئيسا لهذه اللجنة. وأؤكد لكم تأييد وفد بلدي لكم وتعاونه معكم بالكامل.

أريد أن اغتنم الفرصة اليوم لأركز على ما أنجزناه وما لم ننجزه في جدول أعمالنا لنزع السلاح.

كانت هذه السنة سنة جيدة بالنسبة لنزع السلاح على الصعيد العالمي. فقد شهدنا تنقيحا شاملا للضمانات النووية، تم اعتماده في فيينا في أيار/مايو، الأمر الذي سيعزز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الكشف عن الأنشطة السرية. وهي ضرورة ثبت، للأسف، أنها ما زالت قائمة في عالم اليوم.

وفي نيسان/أبريل من هذا العام، دخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. وبوصفها أول معاهدة تحرم فئة كاملة من الأسلحة بينما توفر نظاما للتحقق لضمان امتثال الأطراف لأحكامها، فإنها تعد بحق إنجازا تاريخيا في ميدان نزع السلاح، إنجازا ترحب به نيوزيلندا أيما ترحيب. ونحن نحث البلدان التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك دون تأخير.

ولا تزال الجهود مستمرة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وآخر جولة من المفاوضات التي يجريها الفريق المخصص في جنيف أحرزت تقدما طيبا نحو هذا الهدف. وهناك احتمال بإبرام بروتوكول للتحقق في منتصف عام ١٩٩٩، إذا تسنى الإبقاء على زخم هذه المفاوضات، وسارعت الحكومات في العام القادم، دون إضاعة الوقت، لاختتامها مبكرا.

وقد أقر مجلس الشيوخ الأمريكي هذا العام معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية)، وهي خطوة هامة أخرى الى الأمام. ونيوزيلندا تنضم الى جميع البلدان الأخرى، في حث الدوما (البرلمان) في روسيا على إقرار هذه المعاهدة على وجه السرعة. كما نؤيد بالكامل الجهود المبذولة لبدء المفاوضات بشأن "ستارت الثالثة"، حسبما اتفق عليه الرئيسان يلتسين وكلينتون في آذار/مارس. وستكون ستارت الثالثة خطوة عملاقة أخرى الى الأمام. كما نعتقد

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-86210
9786210

أن الوقت قد حان لأن تنضم الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية الى هذه المسيرة.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بشأن مساعدة الولايات المتحدة لروسيا في وضع برنامج تعاوني لتخفيض التهديد؛ وفي سياق معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، نرحب بالتدابير الهامة الجديدة التي ستؤدي الى تخفيض الأسلحة التقليدية.

ومن أكبر النجاحات التي تحققت هذا العام، اختتام المفاوضات المتعلقة بفرض حظر على إنتاج واستخدام ونقل وتخزين الألغام المضادة للأفراد. ففي أقل من عام أمكن إرساء معيار دولي جديد يحظر سلاحا عشوائيا، وربما مثّل هذا سبقا قياسيا في ميدان تحديد الأسلحة.

وتحظى معاهدة أوتاوا بتأييد نيوزيلندا الكامل. فالكوارث الإنسانية التي تتسبب فيها الألغام البرية تسترعي انتباه أعداد غفيرة من أناس يشق عليهم فهم السبب في أن هذه الأسلحة لم تحظر في وقت أبكر من ذلك.

ونود أن نرى أكبر عدد ممكن من البلدان يوقع معاهدة أوتاوا خلال الشهر المقبل في كندا. ونأمل كذلك في أن تؤدي المصادقة المبكرة عليها الى دخولها حيز النفاذ دون إبطاء. ونحث من ليس بعد في وضع يسمح له بالتوقيع، على العمل جديا من أجل تحقيق هذا الهدف في أبكر وقت ممكن.

وليست معاهدة أوتاوا إلا بداية لعملية هدفها تخليص العالم من أدوات القتل العشوائية هذه. فالمهمة التي تنتظرنا جميعا ضخمة وستتطلب التزاما ودعما متواصلين من المجتمع العالمي. وقد سبق لنيوزيلندا أن نشطت في المساعدة في عمليات إزالة الألغام في عدد من البلدان المتضررة من الألغام. وسنواصل تكريس الموارد من أجل تلبية هذه الحاجة الملحة.

وبرهنت عملية أوتاوا أن ثمة ظروفا تستطيع فيها الائتلافات التي تضم بلدانا متشابهة في التفكير، أن تحشد ما يكفي من التأييد لإرساء معايير دولية جديدة. وأظهرت أيضا أن في الإمكان المضي قدما في تحريك جدول أعمال نزع السلاح متى توفرت الإرادة السياسية الكافية لذلك. وبرهنت أيضا أنه لا داعي لإبقاء الاحتياجات الإنسانية رهينة لذوي المصالح الخاصة عندما تتطلب ضرورات دولية خلاف ذلك.

ولحسن الحظ أن ثمة خطوات يمكن للبلدان أن تقوم بها بشكل مستقل وجماعي. وما فتئت نيوزيلندا تؤيد منذ أمد بعيد الالتزامات القانونية التي يمكنها الإسهام في تحقيق الأمن الدولي من خلال المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وسنقوم هذا العام أيضا بالمشاركة في تقديم مشروع قرار يسعى الى الارتقاء بالتعاون السياسي بين مناطق نصف الكرة الجنوبي، دون تقييد الحقوق في العبور الحر. ونحث الممثلين على تأييد النص الذي سيقدم هذا العام.

ونلاحظ مع الارتياح أن سبعة بلدان صادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا تزال هذه المسألة تحظى بالأولوية في نظر نيوزيلندا لا لمجرد إيذانها بإنهاء التجارب فقط، بل أيضا لأنها خطوة في اتجاه نزع السلاح النووي. ونأمل أن يتزايد عدد التصديقات خلال العام المقبل، ونحث جميع البلدان على توقيع المعاهدة والمصادقة عليها في أبكر وقت ممكن. ونحن مسرورون لرؤية الأمانة الفنية المؤقتة، التي أنشئت في أوائل هذا العام، وقد بدأت تخطو الى الأمام، ونحن نتطلع الى إقامة المراحل الأولى من نظام الرصد الدولي. وينبغي ألا يكون هناك أي شك في أن هذه المعاهدة، والدول الموقعة عليها جادة في عملها هذا.

وينبغي ألا تغيب عنا جميعا أهمية مواصلة تركيز الانتباه على الأسلحة التقليدية. فدواعي العجلة هنا ليست بأقل إلحاحا. ونحن نرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، الذي يطرح بعض الاقتراحات المفيدة بشأن كيفية المضي قدما. كما أن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ويحوي هو أيضا بعض الأفكار المفيدة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجددا تأييدنا لهذا السجل وللسعي الى توسيع نطاقه.

وبالنظر الى الأمام، نأمل أن تبدأ الوفود في التركيز قريبا على الاجتماع المقبل للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في جنيف، بغية كفالة التوصل الى نتائج تكون عملية وبناءة ومن شأنها

أن تؤدي الى التنفيذ الكامل لأحكام معاهدة عدم الانتشار.

دعوني الآن اتطرق الى بعض الأخبار السيئة.

لم يكن عام ١٩٩٧، للأسف، عاما طيبا لمؤتمر نزع السلاح. فهذا العام لم يتميز بالإخفاق في وضع برنامج عمل فقط، بل واجه أيضا صعوبة في الاتفاق على كيفية إثبات هذه الواقعة السلبية في تقريره السنوي الذي سيقدمه الى هذه اللجنة. ومما يبعث على القلق بالمثل وجود بعض المشاركين في مؤتمر نزع السلاح ممن يبدو أنهم لا يعرفون معنى تعبير برنامج العمل بالضبط.

وهذه ليست بوادر مشجعة بالنسبة الى هيئة تدعي مرارا وتكرارا أنها المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح. وإذا ما استمر خلال العام المقبل التوقف أمام هذا الطريق المسدود واستمر ما يبدو أنه انشغال لا نهاية له بأمر شكل العملية، فثمة خطر في أن يدفع ذلك المجتمع الدولي الى التشكك في مصداقية مؤتمر نزع السلاح. ففي الوقت الذي تتحرك فيه الأمم المتحدة في اتجاه إعداد ميزانية تستند الى ما يتم تحقيقه من نواتج، ستصادف هيئة غير محققة لنتائج صعوبة في إقناع الجمعية العامة بمواصلة تخصيص ما تتمتع به حاليا من موارد كبيرة.

وقد استطاع مؤتمر نزع السلاح هذا العام أن يولي قدرا من التفكير لمسائل مثل عضويته وطريقة عمله وجدول أعماله في المستقبل. وتشير هذه المناقشات، على نحو مخيب للآمال، الى عدم وجود استعداد يذكر للتغيير. ولا بد من رفض الادعاءات القائلة بأن مؤتمر نزع السلاح محفل فريد في نوعه وينبغي بالتالي أن يبقى بمنأى عن التغيير.

وحتى يبقى مؤتمر نزع السلاح على قيد الحياة، يجب عليه أن يكون مفتوحا، دون شروط مسبقة، لأي أعضاء جدد يرغبون في ممارسة التزامهم بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن نعتبر أنه لا طائل من الخوض في نقاش بشأن ما يمكن أو ما لا يمكن أن يشكل الحجم الأمثل لمؤتمر نزع السلاح. ويجب على المؤتمر أن يتحمل قدرا أكبر من المسؤولية ومن التعرض للمساءلة عن مدى استجابته لما تطلقه هذه اللجنة من دعوات الى التحرك.

لكن، وعلى الرغم من أوجه القصور هذه، تظل نيوزيلندا ملتزمة تجاه مؤتمر نزع السلاح. فقد أظهر المؤتمر في الماضي أنه قادر على إحراز نتائج؛ وسيتمثل التحدي في العام المقبل في أن يبرهن على أنه لا يزال قادرا على القيام بذلك. إنه ليس مصنعا لإنتاج صكوك جديدة لنزع السلاح بكميات ضخمة. ولكن إذا أريد أن تتهيأ له الفرصة لإحراز تقدم في العام المقبل، وجب على بعض أعضائه، من الطرفين، إبداء عزم أكبر على التحرك والتوصل الى حلول وسط.

الأولويات واضحة بالنسبة الى نيوزيلندا. يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ في التصدي لمسائل نزع السلاح النووي. فمما لا يصدق أن تؤيد البلدان الأعضاء في هذه اللجنة مرارا وتكرارا في قرارات الأمم المتحدة الحاجة الى نزع السلاح النووي فلا تلبث أن ترى النقاش بشأن هذه المسائل يخفق بعد ذلك في جنيف. وليس هذا أيضا بالشيء الذي يمكن أن يعقله البشر الذين نمثلهم.

واعتقد أن الوقت قد حان كي يظهر مؤتمر نزع السلاح قدرا من الريادة في المسائل النووية. وقد أكدت محكمة العدل الدولية أن ثمة التزاما في الواقع يفرض مواصلة واختتام المفاوضات الرامية الى نزع السلاح النووي الكامل. واضطلاع مؤتمر نزع السلاح بدور ريادي أمر من شأنه أن يساعد على بناء الثقة، فيعزز بذلك معايير عدم الانتشار.

إلا أن المحاولات السابقة لربط المفاوضات بشأن المسائل النووية في حزمة واحدة على أن تتحدد لنتائجها آجال زمنية مقررة لا تمثل سبيلا مثمرا. كما أن نيوزيلندا لا تقر بربط التقدم في المسائل النووية بالتقدم في مجالات تحديد الأسلحة الأخرى. فهذه في رأينا تكتيكات للفشل لا النجاح.

فالمضي قدما يقتضي سبر الحلول الوسط والقيام بذلك دون فرض شروط مسبقة. فينبغي أن نبدأ العملية بفتح حوار حول المسائل النووية بطريقة شفافة وبناءة في آن واحد. والتحدي يتمثل الآن في تحديد الكيفية التي

يمكن بها للبلدان المتشابهة التفكير أن تضيف الآن قيمة الى قيمة العملية التي تضطلع بها حاليا الدول الحائزة للأسلحة النووية. والحوار الذي يجري في ضوء هذه الأهداف الواضحة هو الحوار الذي سيدعم، ولا يعوق، ما يُبذل من جهود في أماكن أخرى.

ويتضمن تقرير لجنة كانبيرا بالفعل مخططا للعمل، يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضطلع بنفسها ببعض جوانبه، وبعضها الآخر مناسب للعمل على الصعيد متعدد الأطراف في مؤتمر نزع السلاح. إن هذا التقرير دراسة تتسم بالجدية وقوة الحجة. ونحن نزكيها بلا تحفظ وهي تقترح عددا من الخطوات المنطقية والعملية التي تعزز الاستقرار والأمن فيما نحن نفي بالتزامنا بالعمل على قيام عالم خالي من الأسلحة النووية. وكخطوة فورية أولى، نود أن نجهر بتأييدنا للدعوة التي وجهتها اللجنة الى الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لأن تلزم نفسها بشكل قاطع لا لبس فيه بالسعي الى قيام عالم خال من الأسلحة النووية.

إن تقرير الهيئة يمس صميم المسائل التي نحن بحاجة إلى تناولها في الحوار، ويوجهنا في اتجاه من شأنه أن يضيف قيمة حقيقية للمفاوضات الثنائية.

لم يحدث أبدا من قبل أن أتيحت فرصة أفضل لبدء حوار بشأن المسائل النووية. وهناك ثقة متزايدة ملموسة فيما بين الدول الكبرى. والأسلحة النووية يجب ألا تصبح من ملامح مجتمعنا الطبيعية أو سمة لا فكاك منها. وكونها لم تستخدم طوال ٥٠ عاما لا يعني أن المخاطر قلّت بأي حال من الأحوال بمرور الوقت. وكلما احتفظنا بها وقتا أطول زاد إغراء الآخرين بامتلاكها.

ونيوزيلندا مستعدة أيضا لبدء العمل الآن لإجراء مفاوضات وقف انتاج المواد الانشطارية على نحو ينطوي على الاعتراف باختلاف وجهات النظر بشأن نطاقها. ولا نزال نعتقد أن تلك الخطوة يمكن إكمالها بإنشاء سجل للمخزونات وصك يتيح التحقق ضمانا لوضع حد لإنتاج أسلحة جديدة. إن التفاوض على معاهدة الوقف على النحو المتفق عليه في "ولاية شانون" بشأن إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح، هو تحد يمكننا - بل ينبغي لنا - مواجهته.

إن أمامنا جدول أعمال ثقيلا يحملنا مسؤولية ثقيلة. لقد كان هذا العام حقا عام تحرك ملموس إلى الأمام على أن هذه ليست اللحظة المناسبة لنتوقف برهة. والتحدي الذي يواجهنا هو أن نكفل أن يشهد العام القادم وما بعده إنجازات معادلة تتجلى فيها نفس الدرجة من الالتزام والتحرك إلى الأمام.

السيد هولم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من دواعي الشرف لي أن أعرض مرة أخرى وجهات نظر الولايات المتحدة بشأن مسائل الأمن الدولي الهامة المعروضة على هذه اللجنة. ووفدي يهنئكم - سيدي الرئيس - على انتخابكم لقيادة عمل هذه الهيئة ويتعهد بتقديم دعمه الكامل لكم.

لقد تكلم الرئيس كلينتون - في خطابه أمام الجمعية العامة الشهر الماضي - عن الموجة العارمة من الاندماج العالمي وما يترتب على ذلك من الحاجة إلى استراتيجية أمنية جديدة.

الأمن مفهوم يتسع بشكل متزايد، وهو ينطوي، ليس فقط على الدفاع، ولكن أيضا على مسائل مثل الاقتصاديات والبيئة، والعلوم والمعلومات، ومكافحة المخدرات والإرهاب، والتعليم وحقوق الإنسان. لكن تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، ونزع السلاح لا تزال عناصر حيوية من عناصره. فالتهديدات التي تثيرها أسلحة الدمار الشامل لم تختف بعد، وعواقب الأفعال التي قد تحدث عن تعمد أو سوء تقدير يمكن أن تكون مروعة. كما يتضح لنا من الأنشطة الإرهابية التي قامت بها مجموعة مذهبية مسلحة بغاز الأعصاب في اليابان، ومن الأسلحة البيولوجية والتكسينية في العراق، وعن التقارير المتواصلة عن التهريب النووي ومخاطره. ونحن نشهد أيضا، آلاف الأرواح تزهق بشكل منتظم ومروع، في نزاعات تقليدية.

هذه الحقائق المنبهة ينبغي أن تحث خطانا. وفي كل وقت نجلس فيه للتفاوض يجب ألا نفوّت أي فرصة ممكنة لإحراز التقدم. وعندما نجلس للتفاوض، كما ذكرت في هذه اللجنة قبل عام مضى، ينبغي أن يكون ذلك في محفل ملائم للمهمة المعينة. واليوم أريد أن أبرز شرطا آخر للنجاح تزداد أهميته وضوحا، وهو أن علينا - حتى

ونحن نتطلع إلى تحقيق أسمى الأهداف - أن نستهدف على المدى القصير نوعا من الخطوات المركزة العملية التي بها لا نكون قانعين بإبداء الحجج لصالح تحديد الأسلحة بل نتوصل إلى تحقيقه فعلا. فالأحرى بنا ألا نقف في محلنا نتطلع إلى نجوم السماء بل أن نعقد العزم على مواصلة التحرك نحوها بثقة وبخطوات متعمدة.

إن على اللجنة الأولى مسؤولية خاصة. إنها تجتمع لتساعد المجتمع الدولي على إرساء تلك الأهداف الواقعية ولتقديم التوجيه اللازم لجعل العمل التفاوضي الحقيقي أمرا ممكنا.

إن منجزات العام الماضي تدل على ما يمكن أن يحدث عندما تسود الواقعية. في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إنها معاهدة لا تضع الأسلحة النووية في خبر كان دفعة واحدة، لكنها سوف تكبح الانتشار الأفقي والرأسي كليهما وتجعل نزع السلاح النووي أمرا أقرب منالا.

وعملية الاستعراض المعزز لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية تسير قدما. وبقرار البرازيل، الذي نرحب به كثيرا، بالانضمام إلى المعاهدة، لن تحتاج المعاهدة قريبا إلا إلى انضمام أربع دول فقط لتصبح عالمية تماما. في الوقت نفسه أصبحت المناطق الخالية من الأسلحة النووية تمتد الآن عبر قارات بأكملها، فقد أخذت تحرز تقدما وطيدا في الجمع بين البلدان المتشابهة في التفكير مع إيلاء الاعتبار للمتطلبات الأمنية للبلدان الأخرى.

وخطى نزع السلاح النووي آخذة في التسارع، وذلك إلى حد كبير لأن البلدين اللذين يمسهما بصورة مباشرة أمر هذه الأسلحة قد تحركا بصورة جسورة وإن تكن عملية باتخاذهما خطوات متدرجة، الواحدة تلو الأخرى. والتخفيضات المترتبة على معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الأولى) تنفذ بأسرع مما جاء في الجدول الزمني المقرر. وهذا العام أزاحت روسيا والولايات المتحدة كل العقبات المتبقية كي يصدق البرلمان الروسي على معاهدة ستارت الثانية.

إن المخاوف من أن تضطر روسيا إلى بناء قذائف إضافية من القذائف ذات الرأس الحربية الواحدة للمحافظة على التعادل فيما هي تحطم قذائف "آي سي بي إم" المتعددة الرؤوس الحربية، مخاوف أجاب عليها رئيسنا في هلسنكي في شهر آذار/ مارس. كما تكررت الإجابة عليها مرة أخرى عندما وقعت وزيرة الخارجية السيدة أولبرايت ووزير الخارجية بريماكوف هنا في نيويورك في الشهر الماضي بروتوكولا يلحق بالمعاهدة. وفور التصديق على معاهدة زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية)، سنبدأ نحن وروسيا مفاوضات بشأن إجراء المزيد من التخفيضات العميقة بقدر يسمح بتجنب أي مدعاة لهذا البناء.

وقد عولجت في ذلك البروتوكول الملحق بالمعاهدة الشواغل التي أثيرت بشأن تكلفة الامتثال، وذلك بتمديد الجدول الزمني للقضاء على تلك الأسلحة وفقا لمعاهدة ستارت الثانية حتى عام ٢٠٠٧. وفي الوقت نفسه، ضمنت الولايات المتحدة وروسيا أن تتحقق المنافع الأمنية لستارت الثانية في أقرب وقت ممكن، وذلك أن يتم بحلول نهاية عام ٢٠٠٣ تعطيل عمل وسائل إيصال الأسلحة النووية الاستراتيجية التي اتفق على أن يتم القضاء عليها.

والشواغل المتعلقة بصلاحية معاهدة عام ١٩٧٢ بشأن الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية أجيب عليها أيضا في الشهر الماضي عندما وقعت روسيا، وأوكرانيا، وبيلاروس، وكازاخستان، والولايات المتحدة اتفاقات بشأن خلافة الدول في المعاهدة والتفرقة بين الدفاعات الميدانية والدفاعات الاستراتيجية.

هذه الخطوات، إلى جانب العلاقة التعاونية الجديدة بين منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا التي تضمنها اتفاق التأسيس، هيأت المسرح لتصديق روسيا المبكر على معاهدة ستارت الثانية ومن ثم لبدء نفاذها، حتى يمكننا أن نتحرك قدما لإجراء تخفيضات أعمق وأعمق وفرض مزيد من الضوابط على الأسلحة النووية. وفي هذه اللجنة سيحث الوفد الروسي والأمريكي على اعتماد مشروع قرار يؤيد هذه العملية التي يتوقف عليها قدر كبير من أمننا مستقبلا.

أيضا في العام الماضي، دخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. وكان من دواعي فخرنا أننا تمكننا من إيداع صكوك التصديق في نيسان/أبريل حتى يمكن للولايات المتحدة أن تكون من بين الأطراف الأصليين.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، اتفقت الدول الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا على السعي إلى إجراء تخفيضات أخرى في المعدات التي تقضي المعاهدة بالحد منها. وفي أمريكا اللاتينية تعتزم الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية الإسهام في خفض الطلب على الأسلحة عن طريق إطار قانوني للإخطار المسبق قبل الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة.

كيف يقودنا هذا السجل الباهر والمتنوع من الإنجازات نحو مستقبل أكثر فأكثر أمنا؟ كيف يتحقق في مجال تحديد الأسلحة على وجه التخصيص نداء الرئيس كلينتون من أجل مواجهة تحدي الاندماج العالمي؟ الجواب هو: بإيكال المهمة الصحيحة إلى المحفل الصحيح وأيضا، وهذا ما أريد أن أردده بقوة هنا اليوم، بتوجيه عملنا نحو نتائج عملية بدلا من توجيهه إلى تطلعات مثالية.

كيف ينطبق هذا على عدد من الأولويات الرئيسية؟ أولا، النهج العملي يدعو إلى توطيد وتحقيق الثمار الكاملة لما اتفقنا عليه فعلا، وذلك عن طريق بدء النفاذ والامتثال، والإنفاذ والتنفيذ. ولهذا، على كل حال، تكمن القيمة العملية لتحديد الأسلحة: لا في مجرد الاحتفالات والتوقيعات، وإنما في تهديدات تُتَجنب، وفي أسلحة يجرى القضاء عليها قضاء ماديا أو تتجنب، وفي موارد تدخر لاستخدامات أفضل.

وهذا يعني، على سبيل المثال، أن على حكوماتنا أن تسعى إلى ضمان إقرار التصديقات اللازمة لجعل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حقيقة عاملة وباقية. ونحن نثني على اليابان والدول الأخرى التي صدقت فعلا على المعاهدة. وقد أحال الرئيس كلينتون - كما أعلن هنا يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر - المعاهدة إلى مجلس شيوخ الولايات المتحدة بقصد الحصول المبكر على موافقته على التصديق عليها.

ولتأمين مزايا الاتفاقات القائمة تكتسي التعهدات لمنظمات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أهمية حاسمة. ويقع على كل بلد أن يطبق الضمانات الجديدة القوية التي اعتمدت في أيار/مايو فيحولها إلى حقيقة واقعة وذلك بتحديث ورفع مستوى اتفاقاته الثنائية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والامتثال لتحديد الأسلحة يتم بمجموعة من وسائل الردع، فهو يتم عن طريق التحقق وخطر التعرض للجزاءات والالتزام السياسي. وتضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي في حفز الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم على أن تأخذ هذا الالتزام بجدية. ومشروع القرار الذي ستقدمه الولايات المتحدة إلى هذه اللجنة في هذا العام سيؤكد من جديد على هذه النقطة.

ثانيا، إن التوجه العملي في تحديد الأسلحة الاستراتيجية يعني التقدم إلى الأمام بخطوات ملموسة. وبمجرد التصديق على معاهدة زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها "ستارت الثانية" ستبدأ مفاوضات "ستارت الثالثة" التي ترمي إلى تحديد الحد الأقصى الذي يمكن الاحتفاظ به بما يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠ ٢ رأس حربية مما يعني بقاء نسبة لا تتجاوز حوالي ٢٠ في المائة من المستويات التي كانت قائمة في ذروة الحرب الباردة. والواقع أن الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين وضعا فعلا جدولا زمنيا يتحدد به عام ٢٠٠٧ لهذه الخطوة المقبلة الرائعة في مجال نزع السلاح.

ولأول مرة في مجال تحديد الأسلحة، يتفق رئيسانا على أن تتضمن "ستارت الثالثة" تدميرا فعليا لا لأجهزة إطلاق القذائف وحدها ولكن للرؤوس الحربية النووية ذاتها. كما أنها ستتضمن أيضا تدابير شفافية تضمن عدم استخدام المواد النووية التي ستسترد عند تدمير الرؤوس الحربية في صنع الأسلحة مرة أخرى.

وسنسعى أيضا للوصول إلى معالجة أثر جانبي خطير محتمل لنزع السلاح النووي. وأعني بذلك إمكانية تحويل الفائض من المواد النووية لخدمة مطامح نووية في جهات أخرى. فالدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة عن وضع قواعد صارمة للسرية في تخزين وتصريف الرؤوس الحربية النووية والمواد الانشطارية، وعن اتباع نهج جديدة للشفافية والتعاون.

وينبغي أن نستهدف السير بأسرع خطى ممكنة في إجراء تخفيضات لا رجعة فيها، وضمان التخزين الأمني والتخلص في نهاية المطاف مما يسترد من الأسلحة المفككة من اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم.

ثالثا، ثمة عنصر يحظى بالأولوية في عمل الفريق المخصص لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وهنا، إذ نسعى إلى تكثيف عملنا في العام المقبل تقتضي منا الواقعية الاعتراف قبل كل شيء بالهدف الجوهري لهذا الجهد، ألا وهو حماية البشرية كلها من فرضية بشعة هي تغذية الأمراض والجراثيم الفتاكة التي كافحنا للقضاء عليها مثل الطاعون والسميات القاتلة والجمرة وغيرها، واستخدامها المتعمد كأسلحة في الحروب. إن فتح باب نقل التكنولوجيا على مصراعيه بلا قيود ليس الهدف المقصود ولا هو بثمن مشروع للنجاح.

رابعا، حتى لا يكون هناك أي شك، اسمحوا لي أن أركز على أن الولايات المتحدة لم تفقد الرجاء من التفاوض على حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة أو وسائل التفجير الأخرى. وفي البيان الصادر بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر، أكد وزراء خارجية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن اقتناعهم بأن هذه المفاوضات ينبغي البدء فيها فورا والانتهاء منها في وقت مبكر. ونحن جميعا نوافق على السير قدما في عملية نزع السلاح النووي. وقد حان الوقت للاتفاق على اتخاذ الخطوة المنطقية التالية على الصعيد متعدد الأطراف في تلك العملية.

من ذا الذي يمكن أن يعترض على ذلك؟ إن وقف انتاج المواد الانشطارية لن يهدد أحدا. بل إنه يضع حدا أعلى، أو سقفا لكمية المواد التي يمكن أن تستخدم في صناعة الأسلحة النووية في العالم. كيف يمكننا أن نحقق خفضا في دور الأسلحة النووية إذا لم يكن بوسعنا حتى أن نبدأ مناقشة وضع حد لمحتوياتها الأساسية؟

خامسا، علينا أيضا القيام بالكثير جدا من الجهود العملية لوضع حد للمجزرة المدنية التي تتسبب فيها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد عملت الولايات المتحدة بجهد، حتى وصلنا إلى أوسلو وفي أوسلو نفسها، للتوصل إلى خاتمة لعملية أوتاوا تتسق مع متطلباتها الأمنية. وما انتهى إليه الأمر هو نتيجة يمكننا أن نرحب بها ولكننا لا نستطيع الانضمام إليها. فاتفاقية أوتاوا تستبعد خيارات عسكرية لا يمكننا الاستغناء عنها، أي استخدام ألغام أرضية مضادة للأفراد من أنواع معينة أو بطرق محددة لا تشكل جزءا من التهديد للحياة الإنسانية النابع من وجود الألغام المعمرة وغير القابلة للاكتشاف مبعثرة في حقول ألغام مجهولة الحدود.

وجميع البلدان التي في وضع يمكنها من التوقيع على اتفاقية أوتاوا ينبغي أن توقع عليها. ثم أحث بعد ذلك على أن ننتقل إلى العمل الدقيق الباقي في مسألة الألغام الأرضية والذي يمثل تحديا لنا.

وعلى نطاق عالمي، من المتوقع أن توجد في المستقبل المنظور شعوب أكثر كثيرا وألغام أكثر كثيرا خارج نطاق اتفاقية أوتاوا مما يوجد داخل نطاقها. والآن بعد أن اتضحت مستويات الاتفاقية وعرف أعضاؤها المحتملون ينبغي أن يكون السؤال هو، كيف يمكننا في ضوء هذه الحقائق أن نخفض على أفضل وجه من الخسائر في الأرواح البشرية، الناجمة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد؟ من الواضح أن الإجابة على هذا السؤال هي أن كل عملية ينبغي أن تقدم أكبر قدر من الإسهام من جانبها حتى تكون محصلة العمليات كلها أكبر من النتيجة المحققة في أي محفل بمفرده.

وفي صدد هذه المسألة، لم يتوفر للأسف لدى مؤتمر نزع السلاح الاستعداد لا للمضي أشواطا بعيدة ولا للانطلاق السريع. وبقدر ما اعتبر مؤتمر نزع السلاح منافسا لأوتاوا نكون الآن قد خلفنا وراءنا أحد العوائق على الأقل. وعلى كل يجمل بنا أن نتذكر أن المؤتمر يضم فعلا جميع المصدرين والمنتجين الرئيسيين التقليديين للألغام الأرضية، ويعتقد الكثيرون من الأعضاء أن المؤتمر ينبغي أن يشرع في تناول مهمة نزع السلاح في مجال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. والولايات المتحدة ستدعم بقوة مفاوضات مؤتمر نزع السلاح بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بدءا بفرض حظر على تصديرها في العام المقبل.

إننا نحث أيضا على التصديق السريع على البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، والذي يتضمن أيضا الدول الرئيسية في مجال الألغام الأرضية التي ليست جزءا من عملية أوتاوا، كما يتناول على وجه التحديد الألغام المعمرة غير القابلة للاكتشاف.

إن الفائدة الإنسانية يمكن أن تكون هائلة. وبينما نتناول مسألة الألغام التي لم توضع بعد يجب بطبيعة الحال أن نكون على وعي بمحصلة واضحة وهي أن كل لغم يرفع من الأرض إنما يعني إنقاذ ضحية ممكنة بريئة أخرى. إن الولايات المتحدة تنفق حاليا على إزالة الألغام أكثر مما ينفقه بقية العالم. وقد أصدر الرئيس كلينتون توجيهاته بأن نزيد بشكل كبير من جهودنا من أجل إزالة الألغام، وأن نبدأ في العام المقبل بزيادة المبالغ المخصصة لهذا الغرض بنسبة ٢٥ في المائة.

هذان الموضوعان، وقف إنتاج المواد الانشطارية والألغام الأرضية المضادة للأفراد، يبرزان الأخطار التي يتعرض لها نزع السلاح بسبب النهج المضاد لما أنادي به هنا. فمؤتمر نزع السلاح واقع تحت تأثير فيروس الربط، إنه لا يصر فحسب على النتائج القصوى بشأن موضوع واحد بل أيضا على وقف كل تقدم آخر حتى نتفق على تلك الخطوة وهي وضع جدول زمني للقضاء على جميع الأسلحة النووية.

سأكرر ذكر وجهة نظرنا بأن مؤتمر نزع السلاح هيئة تفاوضية وليس جمعية مناظرة وأنه ينبغي للمفاوضات التي تجرى في جنيف أن تتناول مسائل ذات مدى عالمي وتتطلب مشاركة قائمة على تمثيل واسع النطاق.

ولكن فيروس الربط هو الاستحالة بعينها - فهو ينطوي في الواقع على دعوة لوقف النهج التدريجي الثابت الجدوى الذي تتبعه الولايات المتحدة وروسيا والذي يقربنا في الواقع من نزع السلاح النووي، ثم يتبع ذلك بإيقاع كل تقدم ممكن بشأن القضايا الأخرى في نفس الشرك. لقد أصاب فيروس الربط مؤتمر نزع السلاح بالشلل وبقي أن نتبين إن كان في الواقع فيروسا مميتا.

أخيرا، ينبغي أن تسود الواقعية في أمر الطرق التي ننظم بها أنفسنا عندما نسعى إلى تحديد الأسلحة. وحتى نؤدي أعمالنا أداء حسنا في جميع الأوقات، ينبغي أن تكون كل منظمة مستعدة للتكيف مع التغيرات.

ودعم الأمانة العامة للأمم المتحدة لتحديد الأسلحة ينبغي أن يعاد تنظيمه وأن يتحقق إصلاحه. فينبغي لمركز شؤون نزع السلاح أن يجدد حيوية دعمه لعمل الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح، وأن يكون مستعدا لدعم مهام جديدة.

واسمحوا لي للحظة أن أتحدث عن أمر على صعيدنا المحلي الأضيق لأقول لكم إن الولايات المتحدة تعيد هي أيضا تنظيم عملياتها في مجال تحديد الأسلحة وذلك بدمج الوكالة التي تجاوز عمرها ٣٨ سنة والتي كان لي شرف قيادتها، أي وكالة نزع السلاح وتحديد الأسلحة، في وزارة الخارجية.

وأود أن أؤكد للجنة أن هذه الخطوة يقصد بها أن ترتقي، وسوف ترتقي بدور تحديد الأسلحة وعدم الانتشار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وقد اتفق رأي الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية أولبرايت على صون الطابع المستقل لجانبي اقتراح السياسة العامة واستعراض مدى الامتثال وذلك بجعل المسؤول الأقدم في وزارة الخارجية عن شؤون تحديد الأسلحة يرفع تقاريره رأسا إلى الرئيس وإلى المسؤولين في مجلس الأمن القومي. وفي نفس الوقت، فإن الخبرات المتوفرة لدى هذه الوكالة ومواردها التشغيلية ستنضم إلى مثيلاتها في وزارة الخارجية في إطار تشكيل جديد للإدارات بغية إعطاء مكانة أبرز لهذه القضايا في دبلوماسيتنا وفي استراتيجية الأمن القومي. وبذلك ستحمي الخطة القيم الجوهرية للوكالة المستقلة مع تحقيق المزايا، من حيث الكفاءة والفعالية الناشئة عن ضم الصفوف إلى وزارة خارجية معززة ومجددة الحيوية.

لقد سعيت إلى رسم الخطوط العامة لنهج لتحديد الأسلحة من أجل تحقيق الأمن العالمي ونحن نقترب من نهاية هذا العقد ونهاية القرن الحالي والألفية الحالية. ويتميز هذا النهج في كونه يجاهر أنه ينحو منحى عمليا في تصميمه. وهو متأصل في

اقتناعنا الذي تعززه كل تجاربنا بأن اتخاذ خطوة منطقية تلو أخرى هو أفضل سبيل لتحقيق النجاح طويل الأجل.

ولم يكن عملنا أكثر أهمية في أي وقت مضى مما هو عليه الآن. ومع ذلك، تتعرض أجزاء رئيسية منه إلى الشلل وإلى الوقوع في شرك تلتقي في إيجاده تحالفات سياسية عفا عليها الزمن وأساليب جديدة لحرف الانظار عن المسار الصحيح والتعطيل. فلنخلص أنفسنا من هذه القيود. ولنخفض أبواقنا المضخمة للصوت، ونشمر عن سواعدنا ونعود إلى العمل.

السيد هياشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي، باسم الوفد الياباني بتهانينا الحارة على توليكم رئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة خلال دورتها الثانية والخمسين. وأؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي وتعاونه معكم وأنتم توجهون عمل هذه اللجنة الهام.

ومنذ انتهاء حقبة الحرب الباردة، ما فتئ المجتمع الدولي يُحرز تقدما كبيرا في ميدان نزع السلاح شمل على سبيل المثال اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إلا أننا نشهد من ناحية أخرى صراعات مسلحة إقليمية عديدة بالإضافة إلى خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن نلاحظ أيضا أن مؤتمر نزع السلاح لم يستطع هذا العام التغلب على اختلاف آراء الدول الأعضاء في محاولته تحديد الوجهة المقبلة لجهود نزع السلاح.

إن اليابان، بوصفها بلدا محبا للسلم يتمسك بمبادئه اللانووية الثلاثة - لا إنتاج للأسلحة النووية، ولا حيازة لهذه الأسلحة، ولا إدخال لها في أراضيه - بلدا يحتفظ بقواته العسكرية لأغراض الدفاع عن النفس فقط، تعتبر مساهماتها في جهود نزع السلاح العالمي من أهم ركائز سياستها الخارجية. وكما أعربت اليابان في مناسبات شتى، علينا ألا نضيع وقتنا الثمين في الخوض في مجادلات عقيمة. والواقع أنه قد حان الوقت الذي يتعين فيه على كل بلد أن يأتي إلى المجتمع الدولي بأفضل حكمته، وأن يجد في العمل على النهوض بنزع السلاح بشكل مطرد. ومع تقدم وسائط الإعلام وتعاظم تأثير المجتمع المدني، بما في ذلك نمو المنظمات غير الحكومية، أصبح لدى الرأي العام الدولي الآن القوة اللازمة لحفز التقدم في ميدان نزع السلاح. ولا يمكن للمثالية التي تولي اهتماما ضئيلا إلى الواقع أن تنهض بعملية نزع السلاح. كما أنه لا يمكن للواقعية التي لا ترتكز على المثل العليا أن تنجح في هذا المجال. وستواصل اليابان مناشدة المجتمع الدولي أن يستهدف تحقيق تقدم مطرد في مجال نزع السلاح من خلال تدابير محددة تتخذ واحدا تلو الآخر مع تمسكها في نفس الوقت بغايتها النبيلة المتمثلة في نزع السلاح الكامل.

وانطلاقا من هذا الرأي، تواصل اليابان بذل قصارى جهدها لبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. وفي إطار هذه الجهود، تعتزم اليابان أن تتقدم مرة أخرى بمشروع قرار في اللجنة الأولى هذا العام يستهدف القضاء النهائي على الأسلحة النووية، وهو قرار تتخذ اليابان زمام المبادرة في طرحه منذ عام ١٩٩٤. ويشعر وفد بلدي بالامتنان والتشجيع لما يحظى به هذا القرار من تأييد ساحق من الدول الأعضاء. وهو يعتقد أن هذا القرار ساعد على أن يتوطد في شتى أوساط المجتمع الدولي الرأي القائل بأن الأسلحة النووية ينبغي في نهاية المطاف، إزالتها كليا وإلى الأبد.

وتعتزم اليابان في الوقت نفسه أن تشمر عن ساعد الجد في جهودها الرامية إلى معالجة قضية الأسلحة التقليدية، خصوصا الألغام الأرضية المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة، التي تُشكل في كل يوم أخطارا حقيقية جدا تهدد الحياة البشرية والاستقرار الإقليمي.

وتعلق اليابان أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح. وكما ذكرت من قبل، من المؤسف أن المؤتمر لم يتمكن من الشروع في عمل ملموس هذا العام بسبب تباين الآراء. ومن دواعي الأسف بشكل خاص أن المؤتمر لم يستطع التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة إنشاء لجنة مخصصة تُعنى بوضع معاهدة وقف الإنتاج التي تستهدف حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووية. وقد أصابنا هذا الفشل بخيبة أمل بشكل خاص نظرا لأن مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، قد نصت على أنه بعد إبرام معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية سيكون البدء الفوري والاختتام المبكر للمفاوضات بشأن وضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أهم تدبير يتخذ للنهوض بنزع السلاح النووي، وكذلك لأن أغلبية الدول في مؤتمر نزع السلاح لم تمانع هذا العام في بدء تلك المفاوضات.

في هذا العام أثبت المؤتمر، من حيث لا يدري، أن نزع السلاح هدف لا يمكن تعزيزه من خلال المجابهة. ويحدو وفد بلدي أمل وطيد في أن يتمكن المؤتمر في العام القادم من التوصل إلى حل توفيقي واقعي حتى يمكنه إحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح النووي.

لقد أكدت اليابان - التي هي من بين أقوى المنادين بالقضاء على الأسلحة النووية - مرارا وتكرارا أنه إذا كان لنا أن نحقق تقدما صوب هذا الهدف، فمن الحتمي أن نبذل جهودا راسخة ومتراكمة من خلال تدابير واقعية وملموسة. وكما قال وزير خارجيتنا أوبوشي أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي، ستواصل اليابان مع غيرها من البلدان ذات التفكير المتماثل إبراز أهمية هذا النهج.

وبينما تظل اليابان ملتزمة بالبدء الفوري للمفاوضات بشأن وضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإنها ترى جدارة الشروع فورا في مباحثات على الأقل بشأن الجوانب التقنية لمثل هذه المعاهدة. فمن شأن ذلك أن يفيد كوسيلة تمهد السبيل للمفاوضات بشأن المعاهدة ذاتها. ويود وفد بلدي أن يذكر بأنه في حالة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سبق بدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة انصراف فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية إلى العمل التقني في هذا المجال لفترة زمنية طويلة. وفي حالة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، من المتوقع أن تنطوي المفاوضات على قضايا تقنية معقدة للغاية ستكون أيضا متصلة اتصالا وثيقا بقرارات سياسية. وبالتالي، ستزداد فائدة فرز القضايا التقنية سلفا فيما نحن نعمل على وضع هذه المعاهدة.

وبالإضافة إلى قضية نزع السلاح النووي، من المهم أن يتصدى مؤتمر نزع السلاح للقضايا المتصلة بنزع السلاح في مجال الأسلحة التقليدية، خصوصا مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويعتقد وفد بلدي أن بوسع المؤتمر أن يُقدم مساهمة كبيرة في هذا المجال، نظرا لأنه تتوفر لديه مشاركة البلدان الأساسية، والخبرة الفنية، والتجربة التفاوضية اللازمة لصوغ معاهدة تأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية لكل بلد فضلا عن الشواغل الإنسانية.

واسمحوا لي باغتنام هذه الفرصة لعرض النهج الشامل الذي تتبعه اليابان فيما يتعلق بمسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. في إطار الجهود الدولية المبذولة لمعالجة هذه المسألة، حددت اليابان أربع مهام رئيسية هي؛ أولا، المساهمة في الجهود الدولية للتوصل إلى حظر كامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد، مع وضع ضوابط ملزمة قانونا بشأن استخدامها ونقلها؛ وثانيا، المساعدة في جهود إزالة الألغام التي تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى؛ وثالثا، تطوير تكنولوجيا للكشف عن الألغام وإزالتها؛ ورابعا، تقديم المساعدات لضحايا الألغام الأرضية.

وفيما يتعلق بالمهمة الأولى، تُشاطر اليابان المجتمع الدولي هدفه المتمثل في حظر استخدام الألغام الأرضية وإزالتها. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، صادقت اليابان على البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وأصبحت بذلك البلد الخامس الذي فعل ذلك، إيمانا منها أن دخول البروتوكول حيز النفاذ هو جزء هام من الجهود الدولية الرامية إلى معالجة مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وتقدر اليابان عملية أوتاوا وتعتبرها خطوة هامة من المجتمع الدولي نحو حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وحكومة اليابان الآن بصدد اتخاذ قرار فيما إذا كانت ستوقع أم لا على الاتفاقية المعنية بحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وبتدميرها، التي ستفتح للتوقيع في مؤتمر أوتاوا؛ ولكن سواء وقّعت اليابان عليها أم لم توقع، فإنها ستظل مقتنعة بضرورة مواصلة المجتمع الدولي سعيه لتحقيق الإزالة العالمية والفعالة للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وفي هذا الصدد، ترى اليابان ضرورة تعزيز الجهود التي تُبذل في مؤتمر نزع السلاح بغية البدء في وقت مبكر في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة.

وبالإضافة إلى السعي لفرض حظر قانوني على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، تواصل اليابان بذل جهود حثيثة لمعالجة المشاكل الناجمة عن هذا النوع من الأسلحة. وإلى جانب المساهمات المالية في جهود إزالة الألغام وتقديم المساعدة للضحايا، نظمت اليابان مؤتمر طوكيو المعني بالألغام الأرضية المضادة للأفراد في آذار/مارس الماضي، حيث قامت بلدان مشاركة عديدة بتقصي وسائل وسبل إزالة الألغام وتقديم المساعدة للضحايا. وسعت اليابان من وراء ذلك إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال الهام؛ وهي تنوي مواصلة جهودها في هذا الصدد.

وتمثل الأسلحة الخفيفة قضية أخرى من القضايا التي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي في ميدان الأسلحة التقليدية. وعلى خلاف أسلحة الدمار الشامل، ليست هناك مقاييس أو معايير عالمية متفق عليها فيما يتعلق بتحديد الأسلحة الصغيرة. وهذه الأسلحة هي التي تستخدم غالبا في الصراعات الإقليمية التي ما برحت تتفجر بمعدل متزايد منذ نهاية الحرب الباردة، مما يؤدي إلى خسائر هائلة في الأرواح البشرية وتدفقات ضخمة للاجئين في أجزاء عديدة من العالم. إن تراكم الأسلحة الخفيفة ليس سببا في حد ذاته للصراعات، إلا أنه قد يكون سببا في اشتداد حدتها واستمرارها لزمن طويل، مما يؤدي إلى انتهائها بشكل عنيف بدلا عن إيجاد حلول سلمية لها وإلى الوقوع في حلقة مفرغة يؤدي فيها تفاقم الشعور بانعدام الأمن بدوره إلى زيادة الطلب على هذه الأسلحة واستخدامها.

وقد اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات تتصل بالنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة. وفي عام ١٩٩٥ اتخذت القرار ٥٠/٧٠ باء، المعنون "الأسلحة الصغيرة"، الذي اتخذت اليابان المبادرة بشأنه، بغية إجراء دراسة شاملة للمسألة. وبناء على ذلك القرار، أنشئ في العام الماضي فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة. وفي هذا الصيف اعتمد الفريق بالإجماع تقريره الذي يُقدمه الأمين العام للجمعية العامة في هذه الدورة. وترحب اليابان بهذه التطورات وهي عازمة على تقديم مشروع قرار بشأن هذه المسألة في اللجنة الأولى في وقت لاحق من هذا العام. ويحدونا أمل صادق في أن يحافظ المجتمع الدولي على الزخم الذي تولد وأن يواصل النظر في اتخاذ تدابير لحل هذه المشكلة.

واسمحوا لي أن أذكر قضية أخرى في ميدان الأسلحة التقليدية، وهي الشفافية في مجال التسلح. إننا نُرحب في هذا الصدد باعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي يتناول موضوع تشغيل السجل وزيادة تطويره. وتقدر اليابان تقديرا عظيما الدور الذي يقوم به السجل في منع التكديس المفرط للأسلحة التقليدية مما قد يتسبب في زعزعة الاستقرار على الصعيد الإقليمي، وسنستمر في جهودنا لزيادة تعزيز السجل حتي يتصدى بفعالية للتحديات التي تواجهه.

وأود الآن أن أوجه اهتمامنا للمهام التي تنتظرنا في ضوء التطورات الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي. إن المهمة الأولى تتعلق بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي اعتمدت في الجمعية العامة في العام الماضي بأغلبية ساحقة. وأود أن أنوه بأن عدد الدول الأعضاء التي وقّعت على المعاهدة قد ارتفع ليبلغ ١٤٨ دولة. ونرى أن هذا يدل على الرغبة القوية على امتداد المجتمع الدولي لإنهاء التجارب النووية وتعزيز نزع السلاح النووي.

وقد قامت اليابان، من جانبها، بإيداع وثيقة التصديق الخاصة بها في ٨ تموز/يوليه من هذا العام، وأصبحت بذلك الدولة الطرف الرابعة في هذه المعاهدة. ويمكنني أن أضيف أنه من بين الـ ٤٤ بلدا التي يتعين أن تُصدق على المعاهدة حتى تدخل حيز النفاذ، كانت اليابان هي البلد الأول الذي فعل ذلك. وتأمل حكومتي أن يُبدي المجتمع الدولي بوضوح تأييده لبدء نفاذ المعاهدة، وأن تصادق عليها جميع البلدان دون تأخير. إلا أننا نود أن نناشد بصورة خاصة الدول التي اعترضت على المعاهدة أن تُعيد النظر في مواقفها بحيث يمكن البدء في تنفيذ هذه المعاهدة في أقرب تاريخ ممكن. وإلى أن يتم ذلك تثق اليابان بأنه في ضوء اعتماد المعاهدة، وبالنظر إلى الدعم الواسع الذي حظيت به، فإن التجارب النووية لن تجرى مرة أخرى في أي مكان في العالم بعد الآن.

وعلاوة على الجهود المبذولة من أجل دخول المعاهدة حيز النفاذ في تاريخ مبكر، ينبغي إعداد آلية سلسة للتنفيذ. ونلاحظ هنا مع الارتياح أن الأمانة التقنية المؤقتة بدأت عملها في فيينا في آذار/ مارس الماضي، استنادا إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وثانيا أنه بعد تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، انعقد في نيسان/أبريل من هذا العام في مقر الأمم المتحدة الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لسنة ٢٠٠٠. وأثناء هذا الاجتماع بُحثت مسائل تنظيمية وموضوعية أيضا، واعتمد تقرير يتضمن توصيات مقدمة إلى الاجتماع القادم للجنة التحضيرية. ويعتقد وفدي أن هذه بداية حسنة لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار التي جرى تعزيزها حديثا، والتي تختلف نوعيا عن عملية الاستعراض قبل عام ١٩٩٥.

وبالفعل، ترى حكومتي أن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار ستوفر محفلا قيما لتعزيز نزع السلاح النووي. ومن ثم بادرت حكومتي إلى تقديم مشروع قرار في الجمعية العامة في العام الماضي بعنوان "نزع السلاح النووي بغية إزالة الأسلحة النووية نهائيا"، اعتمد بوصفه القرار ٤٥/٥١ زاي، وهو قرار يطلب إلى جميع الدول الأطراف في المعاهدة بذل قصارى جهودها بغية ضمان نجاح الاجتماع الأول للجنة التحضيرية. ومتابعة لهذا القرار استضافت حكومة اليابان حلقة دراسية معنية بنزع السلاح النووي في كيوتو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، مما هيأ موقعا لإجراء مشاورات أولية استعدادا لاجتماعات اللجنة التحضيرية.

وفي الاجتماع الأول للجنة التحضيرية، قدمت الدول الحائزة للأسلحة النووية معلومات عن التدابير التي اتخذتها لنزع السلاح وعدم الانتشار النووين. وهذا الجهد الذي بذلته الدول الحائزة للأسلحة النووية كان محل اهتمام كبير لليابان، لأننا نعتقد أن تزايد الشفافية في عملية نزع السلاح النووي فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية سيعزز الثقة المتبادلة بين تلك الدول والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونحن نتوقع، ارتكازا على الإنجازات التي حققها الاجتماع الأول هذا العام، إحراز تقدم إضافي في الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية الذي سينعقد في جنيف في الربيع المقبل.

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار، سأكون مقصرا إن لم أشر إلى القرار الذي أعلنه الرئيس كاردوسو في حزيران/يونيه بأن البرازيل ستنضم إلى معاهدة عدم الانتشار. ونحن نشيد بالبرازيل على هذا القرار الهام للغاية الذي سيعزز على نحو إضافي عالمية معاهدة عدم الانتشار، ويحدونا الأمل في أن يصدق الكونغرس البرازيلي على المعاهدة في أسرع وقت ممكن. ونظرا لأهمية المعاهدة من زاوية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، فإني أود، في هذه المناسبة، أن أؤكد مجددا أمل اليابان القوي في أن تتخذ البلدان القليلة جدا المتبقية خارج المعاهدة قرارا شجاعا بالانضمام كذلك إلى نظامها، كي تحظى المعاهدة بالانضمام العالمي لها.

وثالثا، فيما يتعلق بالترتيبات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لخفض ترساناتهما النووية - وهي مسألة لها تأثير مباشر على نزع السلاح النووي - نرحب بما تجلى في مؤتمر القمة المنعقد في هلسنكي في آذار/ مارس، من الالتزام بالدخول في محادثات إضافية بشأن خفض القوات الاستراتيجية في سياق عملية "ستارت". ونحن نتطلع إلى بدء التفاوض، بصورة محددة على معاهدة ستارت الثالثة، وذلك بناء على هذا الالتزام. وفي هذا الصدد، يحدو اليابان أمل قوي في أن تقوم روسيا بالتصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها "ستارت الثانية" في أسرع وقت ممكن، وفي أن يفضي هذا إلى مزيد من تخفيض الأسلحة النووية في سياق "ستارت الثالثة".

واسمحوا لي الآن أن أتناول بالذكر أسلحة الدمار الشامل غير النووية. فلقد رحبت اليابان بدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ بتاريخ ٢٩ نيسان/أبريل من هذا العام، وأيضا بحقيقة أن الولايات المتحدة والصين أصبحتا دولتين طرفين أصليتين فيها عندما صدقتا على الاتفاقية بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل. ونود أن ندعو البلدان التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد أن تحذو حذوهما في أبكر تاريخ ممكن.

وفيما يتعلق بالتنفيذ، فإن اليابان تحترم، بحسن نية، التزاماتها بموجب الاتفاقية. وهي قدمت عدة إعلانات وخضعت لعمليات تفتيش، بما في ذلك التفتيش على مرفقها المذكور في الجدول ١. ونبذل أيضا جهودا صادقة من أجل حل مسألة ما يسمى بالأسلحة الكيميائية المهجورة في الصين، بما في ذلك إنشاء فريق عامل مشترك مع الصين.

أما فيما يتعلق بمهمة وضع بروتوكول للتحقق تعزيزا لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، فمن المشجع أن الرئيس قدم هذا الصيف نصا متداولا إلى الفريق المخصص. وتشارك اليابان بفعالية في المفاوضات على أمل وضع آلية فعالة وكفؤة للتحقق.

وأخيرا وليس آخرا، تقدم مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح إسهامات كبرى في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي. واليابان تقدر بخاصة إسهامات مركز كتماندو، وهو أحد المرافق القائمة في آسيا وجنوب المحيط الهادئ. وإن أنشطته التي يشار إليها باسم عملية كتماندو إنما تعزز الحوار وتوطد الثقة في المنطقة. وستواصل اليابان تقديم المساعدة دعما لأنشطته.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالعودة إلى الرسالة التي حاولت أن أنقلها في البداية. فاليابان تعلق أهمية كبرى على دفع عملية نزع السلاح إلى الأمام بطريقة ملموسة، حتى ولو على أساس تدريجي، أي خطوة فخطوة. وتعتقد اليابان اعتقادا راسخا أن الطريقة الوحيدة التي نستطيع أن نعزز بها عمل نزع السلاح هي اتخاذ موقف وسط. ومراعاة الظروف الفعلية المحيطة بالمسألة. ويحدونا الأمل في أن تسهم مداولات اللجنة الأولى في دفع المجتمع الدولي خطوة إلى الأمام على طريق نزع السلاح. ويسعني أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن اليابان تتعهد بتقديم كامل دعمها لتحقيق هذا المعنى.

السيد موهر (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الترحيب بترؤسكم للجنة الأولى هذه. وكندا ستفعل بالتأكيد أقصى ما تستطيع أن تفعله للعمل معكم ولمد يد التعاون إليكم خلال هذه الدورة. ويسرنا أيضا أن نرى آخرين عديدين من أصدقاء كندا يجلسون معكم على المنصة.

إن إصلاح الأمم المتحدة، والنظام الدولي الذي تمثله وتدعمه، أمر حيوي للجهود التي نبذلها من أجل بناء عالم تقل فيه الصراعات، وتقل فيه المعاناة، ويشيع فيه المزيد من السلام والازدهار للجميع. وكندا تؤيد تأييدا قويا خطة الإصلاح المحددة في مجموعة المبادرات الشجاعة التي اقترحها الأمين العام.

إن هذا النهج الرامي إلى إصلاح الأمم المتحدة إصلاحا جوهريا لكي تتصدى للتحديات الجديدة بطرائق جديدة يجب أن يسود عمل الجمعية العامة. ونعتقد في الواقع أن روح الإصلاح هذه والتصميم على العمل المشترك ينبغي أن يتجليا فورا وبصورة مباشرة في مناقشات اللجنة الأولى ومفاوضاتها وقراراتها.

إن الفرصة متاحة لنا - وهي مسؤولية ملقاة على عاتقنا في الواقع - لاتباع نهج جديد في عمل اللجنة الأولى ولإيجاد معيار جديد للعمل المشترك ذي الطابع العملي. ووفد بلدي سيهتدي بهذه الروح.

إن قوة الزخم، إذا ما فقدت، يصعب استرجاعها. والجمود يهدد بإحباط أفضل النيات. وإن التكرار اللامحدود لـ "التحرك حسب شروطي فقط" لن يسفر عن النتائج التي نتوخاها جميعا - أي النتائج التي يتوقعها العالم منا.

ولا يعتقد الوفد الكندي أن عدم القدرة على إحراز تقدم كبير خلال العام الماضي في بعض مجالات تحديد الأسلحة وبنود جدول أعمال نزع السلاح، يدل على انهيار محافل معينة أو عدم جدواها. وينبغي ألا يوحي عدم إحراز التقدم هذا ببلوغنا ما يسمى بنهاية التاريخ - أي أننا وصلنا إلى نهاية سبيل نزع السلاح. فهناك عمل كثير جدا لا يزال يتعين علينا أن نقوم به قبل أن نعتبر أن عملنا قد أنجز نوعا ما، أو أننا استنفدنا جميع سبل العمل الممكنة. ومن اليسير جدا أن نلقي اللوم ببساطة على مؤسساتنا وهياكلنا. وعجزنا في العام الماضي عن العمل في مجالات معينة من جدول أعمال نزع السلاح إنما يبرز الحاجة الماسة إلى تعبئة الإرادة السياسية اللازمة والقدرة الإبداعية اللازمة من أجل أن نتحرك قدما.

فلننظر إلى أولويات عملنا. أولا، يجب أن نواصل السعي لاتخاذ تدابير فعالة لتخفيض وإزالة أسلحة الدمار الشامل. لقد أحرز تقدم هام في هذا المجال خلال العام الماضي. ولكن لا يزال متعينا علينا القيام بعمل كثير جدا.

علينا أن نسعى نحو عالمية الاتفاقيات الراهنة، وعلينا أن نؤمّن فعاليتها تنفيذها. وعلى سبيل المثال، علينا أيضا أن نتوصل إلى اتفاق على بروتوكول يعزز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ولئن كانت اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد دخلت مرحلة النفاذ، فإنه لا بد لنا أن نتغلب على التحديات الباقية.

لقد شهدنا هذا العام بعض التقدم الهام في الميدان النووي. وفي الشهر الماضي، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، على المستوى الثنائي، مبادرات اتخذتاها في مجالي الأمن الاستراتيجي والأمن النووي، ستسهم إسهاما إيجابيا وبناء في جدول الأعمال العالمي لتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح.

وعلى المستوى العالمي، قامت اللجنة التحضيرية لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار في اجتماعها الأول، باتخاذ خطوات مؤكدة لتصميم الدول الأطراف على جعل عملية الاستعراض هذه عملية أقوى وأشمل ومختلفة نوعيا عن سابقاتها. ويسعدنا أننا تمكنا من البدء في تناول مسائل جوهرية في أول اجتماع للجنة التحضيرية. وكان لكندا في العام الماضي شرف تمكنها من الإسهام في اتخاذ قرار ناجح مبكر بالبدء في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتبرهن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والخطوات الهامة التي اتخذت لدعم نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن المجتمع العالمي يستطيع التحرك حينما يريد ذلك. ومن جانبنا تعمل الآن الوكالة الكندية المعنية بتنفيذ نزع السلاح على ضمان تمكن كندا من التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في غضون العام المقبل.

بيد أن هذه الإجراءات رغما عن إنها إيجابية، لا تمثل إلا جزءا مما تدعو الحاجة إليه إن كان لنا أن نستمر في إحراز تقدم نحو خفض الأسلحة النووية وإزالتها. ويجب إعادة تفعيل وتوسيع عملية ستارت لتشمل دولا أخرى تملك أسلحة نووية. يجب تحويل الوعود والنوايا إلى أفعال، ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدلل بصورة تدريجية وديناميكية على الوفاء بالتزامها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي بأن تتفاوض بنية حسنة على نزع السلاح النووي وبأن تكمل هذه المفاوضات. كما ينبغي أن تظل عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي عملية مختلفة النوعية ومعززة، وأن يتغلب مؤتمر نزع السلاح على المأزق الذي يواجهه الآن وأن يمضي قدما بصورة حازمة ومسؤولة في معالجة موضوع نزع السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. كما أن هناك الكثير مما ينبغي عمله بصدد قضايا رئيسية أخرى، بما في ذلك الضمانات الأمنية المعززة في المجال النووي، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ومن جانبها، تعترف كندا وتقبل بإمكانيات وحدود الجهود الدولية الرامية إلى خفض الأسلحة النووية وإزالتها. وفي هذا السياق، نحن نبدي اعترافنا بالمسؤوليات الخاصة الملقاة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. غير أن هذا لا يعني أن نتنازل نحن عن مشاركتنا واهتمامنا بهذا الميدان. فكندا، كغيرها من أعضاء المجتمع الدولي، لديها مصالح وطنية في الميزان. من أجل هذا نتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضطلع بمسؤولياتها وأن تفي بالتزاماتها. ونحن من جانبنا، سنستمر في المساهمة عن طريق معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمفاوضات التي نؤمل أن تبدأ عما قريب حول عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وما زلنا على اعتقادنا بوجوب إنشاء آلية، وربما لجنة مخصصة داخل مؤتمر نزع السلاح من أجل إجراء مناقشة موضوعية حول مسائل نزع السلاح النووي بغية تحديد مدى إمكان التفاوض على المزيد من التدابير المتعددة الأطراف وموعد القيام بتلك المفاوضات. ونأمل بشدة أن تتوفر التوليفة اللازمة من القرار السياسي والعزيمة لدى كل الأطراف في المستقبل القريب.

وكلنا يعرف ما يقال من أن التقدم على جبهة واسعة في ميادين تحديد التسلح، ونزع السلاح، وعدم الانتشار، سيساعد على تعزيز الأمن الدولي ويسهم في إيجاد إطار يمكن أن تتحقق فيه كل أهدافنا. ورغما عن أننا لا نقبل الرأي الذي يبديه البعض والقائل بأن الاتفاق الواسع الشامل بصدد كل المسائل المطروحة أمامنا هو شرط مسبق لإحراز التقدم في مضمار معين - مثلا نحو إزالة

الأسلحة النووية - فإننا ملتزمون بإحراز التقدم أينما وكلما كان هذا ممكنا.

وهناك مجال آخر نعتقد بوجوب الإقدام على عمل فيه ألا وهو الفضاء الخارجي. لقد اقترحت كندا على وجه التحديد في مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض حول اتفاقية تحظر تسليح الفضاء الخارجي. ونعتقد أن هذا وقت موات لنبدأ أخيرا العمل على منع وضع الأسلحة في الفضاء. ونأمل أن يقابل اهتمامنا ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح الذي هو اهتمام نعرف أن الكثير من البلدان تشاركنا فيه بما هو جدير به من النظر والعمل.

وكما أشار وزير خارجيتنا في بيانه أمام الجمعية العامة، فإن كندا تواصل الشعور بقلق عميق إزاء مسائل نزع السلاح التقليدي. وجهودنا في هذا المضمار تحكمها اعتبارات ثلاث: الحاجة إلى شفافية أعظم؛ وقيمة الحوار وضرورته؛ وممارسة جميع الدول لضبط النفس. وهذه الاعتبارات التي يعزز بعضها بعضا يمكن أن تيسر التعاون الدولي الفعال. إلا أنه لا يوجد حتى الآن توافق عالمي عام في الآراء حول الحاجة إلى العمل الحاسم في معالجة جدول أعمال الأسلحة التقليدية. ونعتقد أنه يتوجب علينا أن نولد توافق الآراء هذا.

ورغما عن أننا مغتبطون، بل لعلي أقول "تنفسنا الصعداء" لأن فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية قد توصل إلى اتفاق بصدد تقريره، فإن توافق آراء هذا الفريق ينصب على حد أدنى من الاستنتاجات، ولا يعكس سوى النذر اليسير من التصورات والأفكار التي برزت خلال المناقشات. وستؤدي عدة توصيات واردة في التقرير إلى وضوح أعظم في عملية الإبلاغ مما يعزز الشفافية. غير أن السجل سيظل غير محقق لامكانياته ما دامت الحيازات والمشتريات العسكرية الآتية من الإنتاج الوطني باقية خارج نطاقه، وما دامت الدول تودع بياناتها بصورة متقطعة وغير منتظمة. وما زالت كندا تعتقد بأنه على كل الدول أن توافي سجل الأمم المتحدة بما يلزم من البيانات. ونأسف لأن من الجلي أن مناطق عديدة من العالم ما زالت غير ممثلة التمثيل الكافي في البيانات المقدمة للسجل.

وفي الجانب الإيجابي نجد أنه على مر الوقت سيتوفر رصيد من البيانات والمعلومات القيمة عن الاتجار بالأسلحة التقليدية. وعلى الدول أن تسعى إلى فرص جديدة لمتابعة الحوار حول المعاني الضمنية لهذه البيانات، وذلك بغية التوصل إلى ضبط النفس الحقيقي في مجال الاتجار بالأسلحة. وكندا تؤمن قطعا بأن من الممكن زيادة الانتفاع من هذه اللجنة ومؤتمر نزع السلاح في هذا المضمار.

وتشيد كندا كذلك بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة وذلك لتقريره الذي نعتبره خطوة متزنة ومنطقية نحو معالجة الآثار الضارة لتراكم الأسلحة الصغيرة والخفيفة تراكما مفرطا ومزعزعا للاستقرار. ونؤيد التوصيات التي جاءت بالتقرير وخاصة التوصيات المتعلقة بولايات حفظ السلام وتدمير الأسلحة كجزء من بناء السلام بعد الصراعات.

ونشجع هذه اللجنة على أن تعتمد بالإجماع تقرير فريق الخبراء، وعلى تحديد أعمال المتابعة المناسبة له، آخذة في الاعتبار أن التقرير يتصل بصورة وثيقة بالجهود الجارية في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بصدد "توطيد السلم من خلال تدابير عملية لنزع السلاح". وترى كندا أن جهود نزع السلاح الفعال، وخاصة في مجال الأسلحة الصغيرة وكذلك تدابير تسريح وإعادة استيعاب المحاربين السابقين يجب اعتبارها جزءا من النهج المتكامل لوكالات الأمم المتحدة وجماعات المانحين والمنظمات غير الحكومية في مواجهة تحديات بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وفي رأي كندا أنه ليس هناك من طريقة لتذكير أنفسنا بما يستطيع المجتمع الدولي تحقيقه بالفعل أفضل من أن نأخذ درسا من العمل الدينامي والرائع الذي توج في الشهر الماضي في أوسلو، بالنرويج، بفضل تكاتف المجتمع العالمي - بحكوماته ومنظماته غير الحكومية ومنظماته الدولية - بالتوصل إلى اتفاقية لحظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها وتخزينها ونقلها. ويستفاد من هذه التجربة أن النهج الجديدة، والاقتناعات الجديدة، والائتلافات الجديدة - للحكومات المتماثلة في التفكير والمجتمعات المدنية العاملة معا - الآتية من جميع بقاع العالم، بإمكانها أن تضع لنفسها هدفا، وأن تطور جدول أعمال، وأن تحقق نتائج واضحة وسريعة.

ففي العام الماضي، لم يرتفع أي صوت معارض عندما حثت الجمعية العامة الدول على السعي بهمة إلى إبرام اتفاق دولي ملزم قانونا يحظر فعليا استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها، بغية الإنتهاء من المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في الشهر الماضي في أوسلو، بفضل شراكة رائعة فيما بين البلدان من جميع مناطق العالم، والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، والأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وجهات أخرى لا تعد ولا تحصى. وجاء هذا الاتفاق حصيلة سلسلة من الاجتماعات الدولية - في فيينا وبون، ومؤتمر بروكسل في حزيران/يونيه - حيث هذبت الأفكار وأصبغت الدقة على عناصر النص، الذي أعدت حكومة النمسا مشروعه إعدادا جيدا ودقيقا. وقدمت النرويج بسخاء المكان المثالي للتفاوض على المعاهدة. وجاءت المهارة القيادية من جنوب أفريقيا، من خلال السفير جاكوب سيليبي، الذي ترأس المفاوضات ودفعها قدما بمهارة تامة، لتعطي - في أقل من ثلاثة أسابيع - معاهدة ترسي بوضوح لا لبس فيه قاعدة دولية جديدة تمنع استعمال الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها وتخزينها ونقلها.

وهنا، تود كندا أن تشيد إشادة خاصة بالحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية وبجودي ويليامز، وترحب بمنحهما جائزة نوبل. إن عملهم الملهم والدؤوب بشأن هذه المسألة الحيوية يستحق ما هو أكثر من هذا التقدير الرائع.

ولكن عملنا لن ينتهي عند هذا الحد، إذ سيفتح باب التوقيع على نص أوسلو في أوتاوا يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر. ونحن ندعو جميع البلدان إلى الانضمام إلينا ليكونوا من الموقعين الأصليين. ونأمل ممن لن يتاح لهم توقيعها في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر أن يعملوا على وضع قيود انفرادية بشأن استعمال الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها وتخزينها ونقلها. ونأمل أيضا أن تصادق جميع البلدان على الاتفاقية الخاصة بحظر أسلحة تقليدية معينة وبروتوكولها الثاني المعدل. وستودع كندا وثائق التصديق على البروتوكول الثاني المعدل في الأسابيع القادمة.

إذن فإن الاتفاق المبرم في أوسلو ليس إلا خطوة أولى. وهو يمثل وعدا للأجيال المقبلة والتزاما إنسانيا قويا بوضع حد للمعاناة والخسائر التي تسببها هذه الأسلحة. ولهذا السبب فإننا سننتهز الفرصة التي يتيحها لنا اجتماع أوتاوا، من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر، لنجمع خبراء من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ليتعاونوا على وضع خطة عمل. وبذلك، نأمل في ضمان دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر والانضمام إليها على نطاق عالمي، إلى جانب تنفيذها بفعالية، وخاصة فيما يتعلق بالقضاء على الألغام المضادة للأفراد وفي تأهيل العدد الذي لا يحصى من الضحايا في العالم ودمجهم اقتصاديا واجتماعيا. وستواصل كندا العمل مع هذا الائتلاف العالمي الرائع للوفاء بالالتزامات المقطوعة في الاتفاقية ومواجهة التحديات الهائلة والمستمرة التي تمثلها الألغام المضادة للأفراد.

ومن الواضح بجلاء أننا لم نصل بعد إلى نهاية الطريق في قضايا نزع السلاح. وبوسعنا مواصلة البناء على التقدم المحرز في الماضي؛ وبإمكاننا الوفاء بالتزاماتنا على المستوى الوطني والثنائي والمتعدد الأطراف؛ ويمكننا استخدام سبل جديدة وإبداعية لتحقيق أهدافنا.

ولئن كان يتعين علينا النظر - بوضوح وصراحة - في مستقبل اللجنة الأولى في إطار محافل نزع السلاح الأخرى، فإن هناك عدة ملاحظات أولية يمكن أن تكون موضع اعتبار ينبغي أن تكون دورات اللجنة الأولى جيدة التركيز وفعالة التكلفة بالإضافة إلى كونها موجهة صوب العمل الموضوعي. ولا تزال كندا تعلق أهمية رئيسية على تعزيز مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف لإجراء دراسة موضوعية لمسائل نزع السلاح الجارية، وللتفاوض على مسائل متفق عليها في ذلك الميدان. وينبغي أن نوضح دور هيئة نزع السلاح؛ وأي دعوة إلى محافل و/أو دراسة متعددة الأطراف جديدة لقضايا نزع السلاح ينبغي تقييمها في إطار هذه العوامل.

إننا نستطيع إصلاح مؤسساتنا وعملياتنا من أجل تعزيز منجزاتنا. ونتطلع إلى العمل بأسلوب تعاوني مع جميع الحاضرين هنا من أجل إحراز تقدم موضوعي جديدة. ومن جانبنا، ستسهم كندا في هذه الجهود باتخاذ عدة إجراءات محددة خلال هذه الدورة. ففي المقام

الأول، سنستكشف آفاق تحقيق توافق أكبر في الآراء حول التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح؛ ثانيا، سنطرح بالاشتراك مع بولندا مشروع قرار بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، نأمل ونتوقع أن يعتمد بتوافق الآراء؛ ثالثا، سنقدم أيضا مشروع قرار كندي جديد بشأن التحقق، انطلاقا من جهودنا السابقة، لاعتماده بتوافق الآراء؛ رابعا، وبالاشتراك مع بلدان من كل مناطق العالم، سنكرس جهدا رئيسيا لضمان أوسع مشاركة ودعم ممكنين لمشروع قرار يرمي إلى دفع عملية أوتاوا قدما من أوسلو إلى حفل توقيع ناجح في أوتاوا في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم.

وأود الخروج عن النص المعد سلفا لأدلي ببضع ملاحظات إضافية حول هذه النقطة الأخيرة. إن جميع الوفود على علم بأنه جرى تعميم مشروع قرار في جنيف وفي نيويورك. ولدينا نسخ إضافية جاهزة. وأود التأكيد على أن مشروع القرار قد أعد عن قصد ليكون وحيد التركيز وغير تصادمي بقدر الإمكان. وقد قامت مجموعة صغيرة من الوفود بإعداده؛ وبالتالي فهو بالفعل جهد مشترك. وعلاوة على ذلك، التزم ٤٠ وفدا بالفعل بالمشاركة في تقديمه. ونحن نشكر بإخلاص تلك الوفود التي استجابت بسرعة في هذا الصدد. ونرحب بمزيد من المشاركين في أقرب وقت ممكن. وستعقد جلسة مفتوحة للوفود المهتمة يوم الثلاثاء ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، لدفع هذه العملية قدما. وسيرد تثبيت موعد هذه الجلسة في اليومية الصادرة صباح يوم الجمعة. وإن نيتنا المشتركة - أي نية كندا والأصدقاء في هذا الموضوع - هي أن نقدم مشروع القرار بأكبر عدد ممكن من المشاركين الأصليين قبل منتصف الأسبوع القادم. ومع أن قائمة المشاركين ستبقى، بالطبع، مفتوحة بعد ذلك، فإننا نود أن تكون القائمة الأولية شاملة قدر الإمكان. وبعد تقديمي لهذه الملاحظات، أود أن أذكر أن كندا ستواصل، بالطبع، إيلاء اهتمامها الدقيق لجميع المقترحات المطروحة علينا.

واسمحوا لي أن أنهي هذه الملاحظات بقولي إن بوسع اللجنة أن تعبئ جهودها لاتخاذ خطوات تؤدي إلى نهج جديد في العمل، ولإيجاد الإرادة السياسية والواقعية الضرورية لمواجهة التحديات الكثيرة في جدول نزع السلاح العالمي.

السيد شا زوكانج (جمهورية الصين الشعبية) (ترجمة شفوية عن الصينية): اسمحوا لي أن استهل كلمتي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وأنا مقتنع بأنكم بفضل موهبتكم المتميزة وخبرتكم الدبلوماسية الثرية ستنجزون هذه المهمة بامتياز. وفي نفس الوقت أود أن أعرب عن امتناني للسيد سيتشو للمساهمة التي قدمها بوصفه رئيسا للجنة الأولى خلال الدورة الماضية.

لا يزال الوضع الدولي يمر بتغيرات عميقة. وتمر العلاقات بين الدول العظمى بتغيرات كبرى وعميقة وتزداد عموما قوة البلدان النامية والتوجه نحو تعددية الأقطاب فضلا عن العوامل المؤدية إلى السلام في العالم. وأصبح السلم والتعاون والتنمية هي الأفكار الرئيسية في عصرنا. وعلى ضوء هذه الخلفية حقق الحد من الأسلحة ونزع السلاح في العالم مكاسب في العمق والبعد خلال السنة الماضية.

فاتفاقية الأسلحة الكيميائية دخلت حيز النفاذ. واللجنة التحضيرية لعملية استعراض معاهدة حظر التجارب الشامل بدأت أعمالها. وازدادت اتساعا المساحة التي تغطيها المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وأحرزت المفاوضات بشأن تعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية تقدما مطردا. وتم إبرام البروتوكول النموذجي الإضافي لاتفاقات الضمانات بين الدول. وينظر مؤتمر نزع السلاح في جنيف بجدية وعلى نحو متعمق في جدول أعمال جديد للتفاوض.

بيد أن السلام لم يسد في العالم بعد. وعقلية الحرب الباردة لا تزال موجودة. وسياسة الهيمنة والقوة لا تزال تهدد سلام العالم واستقراره. وإن محاولات التدخل تحت ستار مختلف الذرائع في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وتوسيع التكتلات العسكرية وتعزيز الأحلاف العسكرية، وإجراء البحوث في مجال تطوير ونشر أنظمة الصواريخ الدفاعية التي تؤثر سلبا على الأمن والاستقرار الاستراتيجيين، وانتشار هذه الأنظمة إلى البلدان والمناطق الأخرى، كلها لا تؤدي إلى صون السلم والأمن الدوليين. وهي أيضا تسير في اتجاه معاكس للتوجه الدولي نحو السلم والتعاون والتنمية.

ويرى الوفد الصيني أنه مع التقدم في الحد من الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي، ولا سيما مع إبرام وتنفيذ عدد من الصكوك الدولية المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح الدوليين، يصبح من الواضح أن هناك ضرورة بالغة لتعزيز جهود عدم الانتشار على الصعيد الدولي. ويسعدنا أن نلاحظ أن تمديد معاهدة عدم الانتشار لأجل غير مسمى وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واكتمال المفاوضات بشأن البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات، ودخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، والمفاوضات بشأن تعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية، قد عززت وستعزز على نحو أكثر عدم الانتشار على الصعيد الدولي. ومن الواضح أن جميع أنظمة عدم الانتشار المشار إليها أعلاه، والتي أنشئت على أساس مشاركة واسعة نسبيا، إذ تأخذ في الاعتبار احتياجات الاستخدام السلمي بقدر الإمكان، إنما تتمتع نسبيا بتأييد جماعي صلب. ولذلك فإنها ستكون فعالة وحيوية نسبيا.

وفي نفس الوقت لا نملك إلا أن نعترف بأن عددا صغيرا من البلدان المتقدمة النمو أنشأت خلال فترة الحرب الباردة، بغرض ردع خصومها، سلسلة ما يسمى بآليات وترتيبات عدم الانتشار. وبالرغم من أن تلك الآليات والترتيبات قد تكون لعبت دورا معينا في عدم الانتشار، فقد كانت تقوم على التمييز والاستبعاد بطبيعتها وعلى عدم الشفافية في الممارسة، وبما أن تلك الصكوك القانونية الدولية قد وضعت بالفعل أو في طريقها إلى أن توضع، فإن الاحتفاظ بتلك الآليات والترتيبات القائمة على التمييز والاستبعاد أو تعزيزها يتصادم مع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. بل الأسوأ من ذلك أنها ستستمر في تعويق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان، وعلى وجه الخصوص البلدان النامية.

وأخطر ما في الأمر أن بعض البلدان تتدخل تحت ذريعة منع الانتشار وتسد الطريق أمام التبادل التكنولوجي والاقتصادي المشروعين والعاديين لبلدان أخرى، وخاصة البلدان النامية. بل وهي تعتمد الكيل بمكيالين. فمن ناحية تمارس الضغط بل وتهدد بفرض جزاءات ضد بلدان أخرى باسم عدم الانتشار. ومن الناحية الأخرى تقوم هي نفسها بعقد صفقات مبيعات ضخمة من الأسلحة والمعدات المتقدمة إلى مناطق حساسة، منتهكة السيادة الوطنية لبلدان أخرى وملحقة الضرر بالسلم والاستقرار الإقليميين.

إن الحكومة الصينية تلتزم بفكر السيد دينغ تشياوبنغ عن العمل الدبلوماسي وتتبع بحزم سياسة خارجية تقوم على السلام. وتحدد الصين موقفها وسياستها في الشؤون الدولية على أساس الوقائع الموضوعية لكل حالة، انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني وللعالم ككل. ولن تخضع الصين لأي ضغط خارجي، أو تدخل في تحالف مع أي دولة عظمى أو مجموعة دول، كما أنها لن تنشئ أي كتلة عسكرية، أو تشارك في سباق التسلح أو تسعى للتوسع العسكري. إن الصين قوة مخلصة لحماية السلام العالمي والاستقرار الإقليمي.

وقد ظلت الصين دائما تدعو إلى نزع السلاح الحقيقي. وأيدت الحظر التام والتدمير الكامل للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، وحظر تطوير أسلحة الفضاء الخارجي، وتخفيض الأسلحة التقليدية إلى مستوى معقول.

وفي المؤتمر الوطني الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني المنعقد في الشهر الماضي، أعلن الأمين العام جيانغ زيمين بأن الصين، بناء على تخفيض قواتها العسكرية في الثمانينات بمقدار مليون جندي، ستجري تخفيضا إضافيا بمقدار ٥٠٠ ٠٠٠ جندي خلال السنوات الثلاث المقبلة. وهذه خطوة أخرى كبيرة وملموسة تتخذها الحكومة الصينية في مجال نزع السلاح من جانب واحد.

والصين بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، تلتزم بإخلاص بتعهداتها بموجب تلك المعاهدة. وكانت الصين أول دولة حائزة على أسلحة نووية توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد البلد المضيف للأمم المتحدة، وشاركت على نحو نشط ومسؤول في العمل التحضيري لدخول المعاهدة حيز النفاذ. ومنذ اليوم الأول لامتلاكها الأسلحة النووية تعهدت الصين بألا تكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف، والصين هي الدولة الوحيدة من بين الدول الحائزة على الأسلحة النووية التي تعهدت بلا شرط بألا تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة

على الأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وهي قد دعمت باستمرار الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عن طريق اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية بين الدول المعنية.

وصادقت الصين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل من هذه السنة. وأجريت للصين حتى الآن عمليتا تفتيش أوليتان من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونفذت الصين بالكامل التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهي تشارك بنشاط في المفاوضات المتعلقة بتعزيز فعالية الاتفاقية.

وتدعم الصين بنشاط الجهود الدولية لعدم الانتشار، وتعارض بعزم وطيد انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، وتمتثل على نحو تام لأحكام المعاهدات الدولية التي هي طرف فيها.

وتتقيد الصين بثلاثة مبادئ تتعلق بالصادرات النووية: أولا، أن يكون الاستخدام للأغراض السلمية حصرا؛ وثانيا، أن تكون الصادرات خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وثالثا، عدم نقل الصادرات إلى بلد ثالث بدون موافقة الصين. ولا تقدم الصين مساعدة للمرافق النووية غير الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، سنت الحكومة الصينية القوانين المتعلقة بالرقابة على صادرات الأسلحة النووية وقدمت طلب انضمام للعضوية في لجنة زانغر.

وتولي الصين أهمية للرقابة على الاتجار بالمواد الكيميائية شديدة الدقة وإدارتها. وقد أصدرت عددا من القوانين واللوائح المتعلقة بالمواد الكيميائية وفقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ويتكلم الجميع عن مسألة الحظر الكامل على الألغام الأرضية للأفراد. فهل هذه المسألة أكثر أهمية من الحظر الكامل على الأسلحة النووية وأسلحة الفضاء الخارجي؟ تلك مسألة مفتوحة للنقاش. ومع ذلك، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتناول بالتفصيل وجهات نظر الوفد الصيني بشأن مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

لقد اتخذت الصين موقفا بناء وواقعيا في المفاوضات المتعلقة بتعديل بروتوكول الألغام الأرضية وإبرامه، وتنظر في التصديق على البروتوكول في موعد مبكر. وفي نيسان/ابريل من العام الماضي، التزمت الصين بتنفيذ وقف اختياري لصادراتها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي لا تنطبق عليها المعايير التقنية الواردة في البروتوكول المعدل قبل دخوله حيز النفاذ. واضطلعت الصين بعمل الكثير في مجال إزالة الألغام وقدمت مساعدات في مجال نزع الألغام للبلدان النامية الأخرى.

ويرى وفد الصين أن الألغام الأرضية المضادة للأفراد سلاح ذو طابع دفاعي محض، وأن الشواغل الإنسانية التي تحيط به تعود حصرا إلى سببين: أوجه النقص التي تعتور النوع القديم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد واستخدامها العشوائي، وعدم كفاية جهود إزالة الألغام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. إن الحيلولة دون وقوع إصابات في صفوف المدنيين ينبغي أن يكون هدفنا الأوحد. والطريقة الأساسية لتحقيق هذا الهدف هي إزالة النوع القديم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي زرعت في الماضي، وتصحيح أوجه القصور فيها وحظر المزيد من استخدام هذا النوع من الألغام.

وتؤيد الصين فرض قيود صارمة وعملية على الألغام الأرضية المضادة للأفراد واستخدامها بهدف تحقيق هدف الحظر النهائي بطريقة تتدرج خطوة خطوة. وبغية الوفاء بمتطلباتها الدفاعية المشروعة، لا يسع الصين إلا أن تحتفظ بحقها المشروع في استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد على أراضيها ريثما يتم التوصل إلى إيجاد وسائل بديلة وإنشاء قدرات دفاعية. ولا يمكن للصين أن تقبل باتفاق دولي بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد إلا إذا كان يراعى تماما شواغلها الأمنية التي ذكرت آنفا.

لقد انتهجت الصين على الدوام سياسة خارجية مستقلة إزاء السلام. ولم تشارك مطلقا في شن أي اعتداء خارجي، ولا تنوي أبدا استخدام الألغام الأرضية في بلدان أخرى. وإذا ما استخدمت الصين الألغام المضادة للأفراد في ظل ظروف مشروعة، فإن ذلك سيكون بالكامل لغرض الدفاع ضد التدخل والاعتداء العسكري الخارجي، وحماية وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، وضمان حياة سلمية لشعبها.

نحن نعلم أن بعض البلدان أبرمت مؤخرا اتفاقية في أوسلو بشأن الحظر الكامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وإن الصين تحترم خيارها السيادي وتتفهم شواغلها الإنسانية. وفي الوقت نفسه، ترى الصين، أنه ينبغي لدى التصدي لمسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، أن تؤخذ في الاعتبار الشواغل الإنسانية والمتطلبات الأمنية المشروعة للبلدان المعنية. وفي التحليل الأخير، فإن الأمن نفسه جانب هام من الشواغل الإنسانية.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه من هذا العام، قام وفد الصين إلى مؤتمر نزع السلاح بتقديم توضيح شامل لموقف الحكومة الصينية بشأن مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبغية تزويد أعضاء اللجنة بالمعلومات، ولا سيما لأولئك الذين ليسوا أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، قمنا بتوفير بعض النسخ عن ذلك البيان موجودة على الطاولة بالقرب من مدخل الغرفة. ومع ذلك، وبما أن بعض التطورات الجديدة قد طرأت منذ ٢٦ حزيران/يونيه، فإنني أود أن أشير إلى أن وفد الصين بحاجة لإجراء مزيد من الدراسة بشأن ما إذا كان ينبغي لمؤتمر نزع السلاح معالجة مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد وطريقة تلك المعالجة. ونحن على استعداد للاستماع إلى وجهات نظر الوفود الأخرى بشأن هذه المسألة.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألة الأمن الدولي. إن الحربين العالميتين في النصف الأول من القرن العشرين أغرقتا البشرية في خضم فوضى لم يسبق لها مثيل. والحرب الباردة، التي دامت لأكثر من أربعة عقود في النصف الثاني من هذا القرن، أبقت البشرية قابعة في الظل القاتم للتهديد بالحرب. ومع قدوم القرن الحادي والعشرين، فإننا نواجه الآن خيارا تاريخيا وهو أي عالم ينبغي لنا أن نحمل إلى القرن الجديد. ويرى وفد الصين أنه يتعين على المجتمع الدولي أن ينشئ نظاما سياسيا واقتصاديا جديدا يكون عادلا ورشيدا من أجل كفالة الأمن العالمي والإقليمي. وهذا الأمن ينبغي أن يستند إلى الظروف السياسية والاقتصادية اللازمة وأن تتوفر له الوسائل العملية لتحقيق ذلك.

ويرى وفد الصين أنه ينبغي لجميع الدول، كشرط سياسي مسبق للأمن، أن تلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة المتعلقة بالاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم الاعتداء على نحو متبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. ولكل بلد الحق في أن يختار طريقة للتنمية وفقا لظروفه الوطنية الخاصة. ولا ينبغي لأي بلد أن يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى مهما كانت الأسباب، ولا ينبغي لأي بلد أو

مجموعة من البلدان أن تسعى إلى تحقيق الأمن المطلق على حساب أمن الآخرين.

وينبغي لجميع البلدان والمناطق، وعلى أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، أن تعزز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي والتبادل العلمي والثقافي فيما بينها، بوصفه الأساس الاقتصادي للأمن، وذلك بهدف تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتحقيق الازدهار والتنمية المشتركة.

وكسبيل عملي لتحقيق الأمن العالمي والإقليمي وصون السلام العالمي، ينبغي لجميع البلدان أن تعزز التشاور والتعاون في مجال الأمن، وأن تعمل على زيادة الثقة والتفاهم بصورة متبادلة، وأن تسعى لتسوية خلافاتها ونزاعاتها بالوسائل السلمية.

إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي يرتبطان ارتباطا وثيقا بالأمن، وينبغي تعزيزهما على نحو متبادل. وبالتالي، فإننا نرى، أولا، أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي ينبغي أن يعززا أمن البلدان لا أن يعملا على إضعافه وتقويضه. وينبغي أن ينصب التركيز في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح الدولي على المسائل التي تؤثر تأثيرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين.

وثانيا، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دفع عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف. وينبغي زيادة الطابع العالمي للمعاهدات الدولية القائمة المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وضمان تنفيذها بإخلاص والامتثال التام لها من جانب الدول الأطراف. وينبغي بذل الجهود لتهيئة الظروف التي تفضي إلى التفاوض وإبرام معاهدات جديدة من خلال الآليات التفاوضية المتعددة الأطراف ذات التمثيل الواسع النطاق.

ثالثا، من الضروري عدم إتاحة الفرصة لعدد محدود من البلدان للاستفادة مما تملكه من تكنولوجيا عسكرية متطورة وقوة اقتصادية كبيرة لتحقيق أمنها المطلق وتفوقها العسكري المطلق على الآخرين، بينما تركز هدف نزع السلاح على البلدان النامية وتحرمها من حقها المشروع في الدفاع عن النفس والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

رابعا، ينبغي للبلدان الحائزة على أكبر ترسانات الأسلحة التقليدية والنووية وأكثرها تطورا أن تواصل الاضطلاع بمسؤولية خاصة إزاء نزع السلاح.

وأخيرا، فإن الآليات والترتيبات التمييزية والحصرية القائمة لتحديد الصادرات ينبغي إعادة النظر فيها بدقة وتصحيحها. وينبغي إنشاء نظام منصف ورشيد لعدم الانتشار الدولي من خلال المفاوضات، بمشاركة جميع البلدان المعنية. وينبغي للأطراف في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة الاستفادة من الإجراءات التي تنص عليها هذه الصكوك، بما في ذلك الحوار والتعاون، من أجل معالجة أي شاغل يتصل بالانتشار وتحقيق الهدف المشترك المتمثل في عدم الانتشار الدولي. وليس من حق أي بلد أن يفرض قوانينه المحلية على المجتمع الدولي، ولا ينبغي له أن يفرض أو يهدد بفرض الجزاءات حسب مشيئته.

وستواصل الصين التعاون مع جميع البلدان وإسهامها على النحو المناسب لزيادة تعزيز عملية نزع السلاح الدولي بغية ضمان أن يكون القرن المقبل مائة سنة من السلام والهدوء.

السيد لوكين (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لهذا المنصب الهام، منصب رئيس اللجنة الأولى، وأرجو لكم النجاح في مهمتكم السامية. وبطبيعة الحال، يمكنكم الاعتماد على تعاون الوفد الروسي في اضطلاعكم بالمهام التي تنتظركم.

إن الحرب الباردة أصبحت من ذكريات الماضي؛ والعالم، الذي تجاوز فترة المجابهة، يصبح تدريجيا عالما متعدد الأقطاب. وبفضل جهودنا المشتركة، فإننا نطور عملية نزع السلاح تدريجيا، ولا سيما نزع السلاح النووي على الرغم من المصاعب والمشاكل المتعددة. ومن الواضح أن لهذه الاتجاهات الإيجابية أهمية خاصة بالنسبة للعمل المثمر للجنة الأولى. ومن ناحية أخرى، فإنه نظرا لتناقضات عالم اليوم ولطبيعته الانتقالية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بذل الجهود الدؤوبة في ذلك الاتجاه، لأننا إن ترددنا في طريقنا إلى الأمام، فقد نرجع إلى حيث بدأنا.

ولا تزال الأولوية الرئيسية لروسيا هي تهيئة عالم متعدد الأقطاب وخال من التكتلات. ومن أهم قصص النجاح، إذا تجاوزنا أوروبا، التوقيع على الاتفاق التأسيسي للعلاقات المتبادلة، والتعاون، والأمن، بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي في باريس في أيار/مايو. وقد أصبح هذا ممكنا بفضل ما أظهره زعماء البلدان الرئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية، في هذه الظروف الصعبة الراهنة من إرادة سياسية للتوفيق بين مصالح الأطراف وإيجاد حلول وسط تستهدف المحافظة على العالم من العودة إلى المجابهة.

ولا نزال نعارض بثبات توسيع حلف شمال الأطلسي لأن ذلك اتجاه في السياسة انقضى عهده، وبالتالي فهو اتجاه ضار. إلا أن هذا الموقف القوي من جانبنا يقترن بالجهود الدؤوبة التي نبذلها لنحول بفعالية الهياكل المتزمتة لنظام التكتلات إلى جزء لا يتجزأ من نظام أوروبي وعالمي للأمن. واليوم، فإنه من المهم بصفة خاصة أن نحول دون ظهور انقسامات جديدة في أوروبا. ونحن على استعداد للاضطلاع بدورنا في ذلك. وكما تعلم اللجنة، فقد اتخذ الرئيس الروسي في أيار/مايو مبادرة تستهدف وقف توجيه النظم النووية الروسية صوب بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد وفينا بوعدنا.

وفي السنوات القليلة الماضية تحقق إنجازان رئيسيان مهدا الطريق لإحداث طفرة هائلة في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددي الأطراف. هما تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى إجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد وقع على المعاهدة الأخيرة ١٤٠ دولة. ونحن مقتنعون بأن هذا الصك الذي يحرر البشرية من التهديد بحدوث أي انفجار نووي، يساهم مساهمة فعالة في تعزيز نظام عدم الانتشار ويحول بشكل فعال دون إجراء تحسينات نوعية للترسانات النووية.

والآن، هناك أهمية قصوى لجعل هذا الاتفاق اتفاقا عالميا بشكل حقيقي. ونأمل في أن توقع على المعاهدة كل البلدان، بما فيها البلدان التي لها القدرة على استحداث أسلحة نووية والتي يشكل توقيعها أهمية عظمى في دخول هذا الاتفاق التاريخي حيز النفاذ.

وترحب روسيا بنتائج الدورة الأولى التي عقدت هذا العام للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ونحن نعلق أهمية قصوى على إجراء استعراض شامل وموضوعي للمعاهدة، وهي حجر من أحجار الزاوية في نظام الأمن العالمي، وفي توثيق التعاون الدولي. ونرحب بصفة خاصة ببدء اللجنة التحضيرية مناقشتها للمسائل المضمونية منذ البداية، بل وبتوصلها إلى اتفاق بتوافق الآراء بشأن عدد من العناصر الهامة التي يمكن أن تشكل أساسا لتوصياتها المتعلقة بهذه المسائل. ونحن نؤيد استمرارها في هذا العمل.

وقد أعربنا مرارا وتكرارا عن استعدادنا للعمل بانتظام مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية لكي نشجع كل أعضاء "النادي النووي" على تخفيض ترساناتهم النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف.

وأود أن أذكر مرة أخرى بمقترحات الرئيس الروسي بالتأكيد على عدم وضع الترسانات النووية إلا على أراضي الدول الحائزة للأسلحة النووية. وروسيا، من جانبها، قد حسمت هذه المشكلة. فقد قامت، بالتعاون مع بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا، بسحب الأسلحة النووية المتبقية على أراضي تلك الدول بعد انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا إلى الاتحاد الروسي بهدف القضاء عليها.

ونرى أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ مفاوضات حول إبرام اتفاقية متعددة الأطراف لحظر انتاج المواد الإنشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وقد آن الأوان لإبرام هذه الاتفاقية في مجالي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وفي عام ١٩٩٣ توصلت الجمعية العامة إلى توافق في الآراء حول صياغة هذه الاتفاقية وإبرامها. وقد اعتمد مؤتمر نزع السلاح ولاية لهذه المفاوضات وأنشا هيئة تفاوضية خاصة. ونحن مقتنعون بأن الوقت حان لتشغيل هذه الآلية.

وكما هو معروف، فقد أوقفت روسيا إنتاج اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة. وبحلول عام ١٩٩٨ سيجري تنفيذ برنامج وطني لوقف إنتاج البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة.

وقد تقدم الرئيس بوريس يلتسين بمبادرة في خطابه الموجه للوفود في الدورة التذكارية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه المبادرة برهان آخر على وفائنا بوعدنا. فقرار روسيا بإزالة ما يصل إلى ٥٠٠ طن من اليورانيوم المخصب للغاية وما يصل إلى ٥٠ طنا من البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة من البرامج العسكرية النووية تدريجيا هو إسهام فعال من جانبها في التأكيد على أن نزع السلاح النووي أمر لا رجعة عنه.

وتتسم معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ بأهمية قصوى بالنسبة لنزع السلاح النووي بوصفها عنصرا أساسيا للاستقرار الاستراتيجي وشرطا أساسيا لمواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير بارتياح إلى التقدم الكبير الذي تحقق في حسم مسألة تعزيز هذه المعاهدة، وذلك بالتوقيع مؤخرا في نيويورك على مجموعة من الاتفاقات المعنية بتحديد الخط الفاصل بين المنظومات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية. وهذه الاتفاقات التي اشتركت روسيا والولايات المتحدة، وبيلاروس، وكازاخستان، وأوكرانيا في وضعها تؤكد من جديد التزام دولنا بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وتصميمها على الحيلولة دون التحايل عليها وعلى صيانة الآثار الإيجابية التي تتركها المعاهدة على الاستقرار والأمن الاستراتيجيين. وتتيح هذه الاتفاقات فرصا جديدة لروسيا وللولايات المتحدة لكي تعملا معا على تحقيق الهدف الذي وضعه رئيسا البلدين في هلسنكي، وهو تخفيض الأسلحة النووية في البلدين إلى مستوى ينخفض بنسبة ٨٠ في المائة عما كان عليه إبان الحرب الباردة.

فضلا عن ذلك، سيستمر عمل الخبراء في موضوع معاهدة ستارت الثالثة، وفقا للاتفاق الروسي الأمريكي، أما المفاوضات الكاملة النطاق حول ستارت الثالثة فستبدأ فورا بعد بدء نفاذ معاهدة ستارت الثانية، وذلك كما تقرر في قمة هلسنكي. ونتوقع أن يسفر هذا العمل عن نتائج ملموسة في وقت مبكر. ويربط البرلمان الروسي ربطا وثيقا بين التصديق على معاهدة ستارت الثانية وإحراز تقدم محدد وملموس نحو إبرام معاهدة ستارت الثالثة.

ونحن مقتنعون بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا في مختلف أنحاء العالم يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاستقرار والأمن، ويساعد أيضا على تضييق مجال الاستعدادات النووية.

ونؤيد، على وجه الخصوص، أفكار أصدقائنا من بيلاروس وأوكرانيا المتصلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية.

ولم يتغير الموقف الروسي من اشتراط التقيد الصارم بقواعد القانون الدولي في التفاوض حول معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وتدعو روسيا إلى تحرير البشرية كليا من خطر الأسلحة الكيميائية. ونحن نرحب ببدء نفاذ اتفاقية حظر وتدمير أسلحة الدمار الشامل البربرية هذه في نيسان/أبريل الماضي. وقد قدمت الاتفاقية إلى مجلس الدوما للمصادقة عليها. ويعمل مجلس الدوما حاليا بنشاط بهدف المصادقة على هذا الاتفاق الدولي الهام. وأعرب مجلس الدوما، في ندائه الموجه إلى مؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة، عن نيته الانتهاء من عملية المصادقة، ربما في هذا الخريف. وآمل أن يتم هذا في أسرع وقت ممكن. ومع أن مجلس الدوما لا يزال يناقش هذه المسألة، بوسعي أن أطمئن اللجنة إلى أن روسيا لن تبقى خارج جهود المجتمع الدولي التي تبذل للتخلص من الأسلحة الكيميائية.

وتظل روسيا على تأييدها المقترحات الرامية إلى تعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية من خلال إنشاء آلية تحقق لها. ونود أن تسفر المفاوضات حول هذه المسألة عن إنشاء نظام للتحقق من الامتثال للاتفاقية، يكون موثوقا لا مرهقا، ويستند إلى معايير موضوعية. ومن المهم أن يسفر هذا العمل عن تعزيز الاتفاقية، لا عن تنقيحها.

ويشاطر الروس معاناة الناس، الذين يقعون ضحايا للألغام الأرضية الخطرة في أجزاء عديدة من العالم، ويتفهمون هذه المعاناة. ففي كل عام يتم اكتشاف وتدمير ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ جهاز متفجر في الأراضي الروسية، وتزيد التكاليف المباشرة لهذه العمليات على ٢٥ مليون دولار سنويا.

وقد أعاد الرئيس الروسي، في حديث له في ستراسبوغ في نهاية الاسبوع الماضي، التأكيد على موقفنا الإيجابي، من حيث المبدأ، من التوقيع على معاهدة تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، متى وجدت الظروف المناسبة. ومما لا شك فيه أن هذا سيتم بالتنسيق مع سائر البلدان المهتمة ومع إيلاء الاهتمام اللازم لجميع الظروف الموضوعية.

ويحبذ الاتحاد الروسي إحراز تقدم تدريجي نحو هذا الهدف، ينبغي أن يشتمل على عدد من المراحل الزمنية المتفق عليها، بينما يجري تطوير بدائل قابلة للتطبيق لهذا النوع من الأسلحة الدفاعية. والمهام الرئيسية لهذه المرحلة، كما نراها، تتمثل في إعمال البروتوكول الثاني الجديد الخاص بالألغام الملحق باتفاقية عام ١٩٨٠ الخاصة بالأسلحة اللاإنسانية، وضمان أوسع مشاركة ممكنة فيه من جانب أعضاء المجتمع الدولي، والتأكد من التقيد الصارم بالقواعد والمعايير التي ينص عليها. وتستند هذه الوثيقة إلى توازن دقيق لمصالح الدول، يأخذ في الحسبان قدراتها الفعلية ومصالحها الأمنية واحتياجاتها للدفاع عن النفس.

ومن الواضح أننا نتفهم تركيز الجهود، التي تبذل لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، على الجانب الإنساني، ونشارك فيها في جوانب عديدة. إلا أن حظر الألغام الأرضية المتسرع غير المصحوب بتدابير لتعزيز الاستقرار قد يكون له أثر سلبي، بما في ذلك أثره على أنشطة مكافحة الإرهاب. والمحفل المناسب لمناقشة موضوع الألغام الأرضية هو مؤتمر نزع السلاح، حيث يمكن إجراء دراسة متعمقة ومناقشة مجموعة المشاكل ذات الصلة بأكملها، بما في ذلك من وجهة نظر أثرها على تعزيز أمن الدول المعنية والأمن الدولي بصورة عامة. وكما دلت التجربة، هذه مهمة يصعب إنجازها من خلال عملية دبلوماسية قصيرة الأجل "مقتضبة".

ونحن في روسيا نقيم تقييما إيجابيا نتائج العمل بشأن اعتماد معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. ويسرنا أن نلاحظ أنه أصبح ممكنا إلى حد كبير إعمال الاتفاقات الروسية الأمريكية في هذا المضمار، التي جرى التوصل اليها في هلسنكي ودنفر. وتحدد الوثيقة التي اعتمدت ميادين الاتفاق وتحدد الاتجاهات الرئيسية للعمل في المستقبل. والمهم أنها تحدد المعالم الرئيسية لنظام التحقق من التسلح التقليدي في المستقبل في أوروبا في بيئة جغرافية سياسية جديدة. ويتعين علينا الآن أن نبقى على زخم المفاوضات في فيينا وأن نزيده، وأن نواصل المفاوضات بدون إضاعة الوقت.

إننا ننتهج سياسة متسقة لتعزيز الشفافية في التسلح. ومنذ عام ١٩٩٣، ونحن نقدم بياناتنا على أساس منتظم إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونرى أن ضمان أوسع مشاركة ممكنة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تشغيل هذا الصك الهام هو مهمة من المهام الرئيسية في عصرنا.

وفي الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن آلية مناقشة قضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة وعقد مفاوضات متعددة الأطراف في هذا الميدان. أعتقد أن كثيرين من الأعضاء يوافقون على أننا نواجه هذا العام نوعا من الانحراف في عملية التفاوض المتعددة الأطراف. ولا تنحصر المشكلة في مؤتمر نزع السلاح فقط، الذي أخفق هذا العام نتيجة للعدد الكبير من عمليات الربط التي أصرت عليها مختلف البلدان، في البدء بمفاوضات لحظر إنتاج المواد الانشطارية والألغام الأرضية.

إن ما هو أكثر مدعاة للإحباط هو محاولة البعض استخدام هذه الصعوبات لتقويض دور المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، واللجوء إلى محافل خاصة "مقتضبة" أثبتت التجربة أنها غير قادرة على أن تأخذ في الحسبان المصالح الأمنية لجميع البلدان. ونحن نعارض هذه الأساليب المختصرة. ونحن مقتنعون أن العمل بصبر في إطار مؤتمر نزع السلاح هو وحده الذي يؤدي إلى إنجازات من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتفاقات الدولية الهامة العديدة الأخرى التي صيغت في هذا المحفل. ونحن نعتقد أن من المهم أن تعيد الجمعية العامة التأكيد هذا العام على دور مؤتمر نزع السلاح. وأعتقد أنه ينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تنظم عملها أيضا على نحو يعطي هذا المحفل ما يستحقه من اهتمام.

وفي الختام، أود أن أقول إن روسيا الديمقراطية الجديدة لا تزال ملتزمة بقضية نزع السلاح الكبرى، وراغبة في العمل بجد لحل أصعب العقد بغية تحرير البشرية من الأسلحة المفرطة التي تهدد وجود كوكبنا في حد ذاته.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن مدى ارتياحي لرؤيتكم، سيدي الرئيس، ممثل بوتسوانا المرموق، تترأسون اللجنة الأولى. لقد كان من دواعي سرورنا دائما أن نعمل مع بوتسوانا في المحافل المتعددة الأطراف، ليس فقط لأن الصدفة جعلتنا جيرانا في الترتيب الهجائي، ولكن أيضا لأن بوتسوانا، مثل البرازيل، بلد يوجه أعماله نحو تعزيز قضية السلم والأمن الدولي.

وأود أيضا أن أحيي السفير سيشو، ممثل بيلاروس، على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال اللجنة في الدورة الحادية والخمسين.

أثناء العام الحالي شهدنا بعض التقدم في مجال نزع السلاح. وربما كان أهم ما شهدناه من تطورات، مؤتمر أوسلو الدبلوماسي الذي اعتمد نص اتفاقية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. والبرازيل ملتزمة بعملية أوتاوا، وتعتزم التوقيع على اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد في كانون الأول/ديسمبر.

ومن المهم أن نشير هنا إلى التعاون الوثيق الذي تجلى بين بلدان أمريكا اللاتينية أثناء عملية أوتاوا، والذي يعد دليلا آخر على أن منطقتنا تتمتع بظروف مؤاتية للوئام والسلم.

وقد أكد السفير لويز فيليب لامبريا في بيانه أمام الجمعية العامة، بصفته وزير العلاقات الخارجية في البرازيل، أن جدول أعمال بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مُركَّز على عملية التكامل الإقليمي، وعلى التطوير المتواصل للصلات الوثيقة بين مجتمعاتنا. والمشتريات الدفاعية في منطقتنا تستهدف أساسا إحلال المعدات البالية. وكثيرا ما تتطلب المشاركة الفعالة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم بعض الزيادة في الإنفاق العسكري، كما هو الحال، مثلا، بالنسبة للمعدات اللوجستية لدعم العمليات المطولة لانتشار القوات فيما وراء البحار.

وما نشهده في منطقتنا هو زيادة في التعاون العسكري بين البلدان المتجاورة. واليوم، وفي هذا الوقت الذي نتكلم فيه، تقوم وحدات من جيوش الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل، ومراقبون من باراغواي بتنفيذ عملية العبور الجنوبي الثانية، وهي محاكاة لعملية ميدانية لحفظ السلام، وسيقوم بالتفتيش عليها في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر رئيسا أوروغواي والبرازيل. وهذه العملية تقدم الدليل على الثقة المتزايدة التي جلبتها مسيرة التكامل إلى منطقتنا.

وتعد النفقات العسكرية في أمريكا اللاتينية أقل النفقات في العالم بالنسبة للفرد. ومع ذلك، ففي القارات الأخرى التي يبلغ متوسط الإنفاق فيها أعلى مما هو مسجل عندنا بكثير، يجري حث بعض البلدان الأعضاء في التحالفات العسكرية على رفع مستويات ترساناتها وتحديث قواتها المسلحة، وجعل معداتها متوافقة مع معدات حلفائها، وباختصار يجري حثها على إعادة التسلح وزيادة الإنفاق. وهذا اتجاه مؤسف نرى من الواجب عدم تشجيعه.

وعلى الرغم من التقدم الذي شهدناه، يجب ألا نظل صامتين أمام وضع مثير للقلق، ألا وهو التطوير غير المحدود لأنواع جديدة من الأسلحة غير التقليدية وغير النووية التي تتهدد أهداف نزع السلاح التي كرر المجتمع الدولي التأكيد عليها. ونعتقد أنه ينبغي توخي بعض الحذر. كما أن ضبط النفس ضروري لتجنب حدوث سباق تسلح جديد في مجال الأسلحة المتطورة بين الدول العسكرية الكبرى.

وفي هذه المحاولة للحد من استحداث أسلحة جديدة، من الأساسي أيضا تعزيز نظم الحظر المنشأة بموجب اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والكيميائية. ونثق بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في ظل الإدارة القديرة لمديرها العام البرازيلي، السفير خوسيه موريسيو بوستاني، ستواصل التقدم بخطوات عملاقة نحو التنفيذ التام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، نرحب بتأكيد الرئيس بوريس يلتسين بأن الاتحاد الروسي ما زال ملتزما بالتصديق على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

ومنذ اجتمعنا هنا في العام الماضي، اضطلعت البرازيل بعدد من المبادرات ذات الصلة بمداولات اللجنة الأولى .ففي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، عرضت الحكومة البرازيلية على الأمة سياسة جديدة للدفاع الوطني. وأود أن أركز هنا على بعض مبادئها وأهدافها. فالمقصود بها، ضمن جملة أمور:

"الإسهام بنشاط في إقامة نظام دولي قائم على سيادة القانون، نظام يحقق السلام الإقليمي والعالمي، والتنمية المستدامة للبشرية؛

"وتعزيز موقف البرازيل المؤيد لنزع السلاح العالمي المشروط بتدمير الترسانات النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، في عملية متعددة الأطراف؛

"والمشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية؛

"والعمل على صيانة بيئة سلمية وتعاونية على امتداد الحدود الوطنية، والإسهام في التضامن في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الأطلسي".

وفي ٢٠ حزيران/يونيه من هذا العام، اتخذ الرئيس فرناندو هنريك كاردوسو قرارا بالغ الأهمية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بعرضه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الكونغرس البرازيلي لإقرارها.

إن موقف البرازيل من نزع السلاح النووي معروف للجميع. فقد تخلت عن خيار حيازة الأسلحة النووية منذ زمن بعيد. وقد شاركت البرازيل بنشاط في التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة تلاتيلولكو. وفيما بعد، قرر الكونغرس أن يدرج في دستور عام ١٩٨٨ أحكام حظر إضافية تتعلق بهذه الأسلحة. والواقع أن البرازيل من بين البلدان القليلة في العالم التي أدرجت هذا الحظر في دساتيرها.

وأعيد التأكيد على هذا التخلي عن الخيار النووي في صكوك دولية أخرى ملزمة قانونا، مثل الاتفاق الثنائي بشأن التعاون النووي مع الأرجنتين، واتفاق الضمانات الرباعي الذي انضمت إليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤخرا بدء سريان التعديلات الخاصة بمعاهدة تلاتيلولكو.

وبالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، تعتزم البرازيل أن تواصل الإسهام في قضية عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وكما أكد الرئيس كاردوسو في رسالته إلى الكونغرس البرازيلي، فإن البرازيل تعرف أن:

"معاهدة عدم الانتشار في حد ذاتها لا تمثل حلا نهائيا لمشكلة الأسلحة النووية".

فقد وضعت هذه المعاهدة في الستينات، باعتبارها حلا مؤقتا لمشكلة الانتشار النووية التي كان من الممكن أن تؤدي إلى زيادة عدد البلدان المسلحة نوويا، وإلى تضاعف مخاطر نشوب مواجهة نووية. وإلى جانب العديد من البلدان الأخرى، شددت البرازيل آنذاك على أن سباق التسلح النووي يتنافى مع المادة السادسة من تلك المعاهدة.

إن التطورات التي حدثت في العقد الأخير منذ إبرام معاهدة عام ١٩٨٧، الخاصة بالقوات النووية المتوسطة، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، جسدت التغيير وعجلت به في هذا السيناريو. فالأسلحة النووية التي كانت تعتبر في وقت من الأوقات حجر الزاوية في أمن التحالفات العسكرية، أصبح ينظر إليها بشكل متزايد على أنها مصدر لمخاطر ونفقات لا لزوم لها. والرأي العام المستنير في البلدان الحائزة للأسلحة النووية بدأ يعتبرها نوعا من الإحراج.

ويدرك الرأي العام الدولي على نحو متزايد، أولا، أن الأسلحة النووية ليس لها فائدة عسكرية سوى أنها - ربما - تردع أسلحة نووية أخرى، وثانيا أن عالما تخفض فيه جذريا الترسانات النووية ثم تزال في نهاية المطاف سيكون عالما أكثر أمانا للجميع.

وقد أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى صريحة، انطلاقا من سلطة مركزها في النظام الدولي، تدحض مشروعية الأسلحة الذرية. كما خلصت المحكمة إلى أن ثمة التزاما بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات.

وفي المجال العملي المتعلق باحتياجات الدفاع الوطني فإن الحملة التي قادها في هذا البلد الجنرال لي بتلر والجنرال اندرو جودباستر حققت الكثير في دحض الادعاءات بجدواها العسكرية. وهذا الموقف يدعم الاستنتاجات التي توصلت إليها قبل عامين لجنة كانبرا التي تشرفت بالانتماء إليها. فبعد دراسة مسألة الجدوى الممكنة من حيازة الأسلحة النووية، توصلت اللجنة بالإجماع إلى نتيجة مؤداها أن الأسلحة النووية قللت من أمن جميع الدول، بما فيها الدول التي تملك تلك الأسلحة. والمخرج الوحيد من الوضع الحالي غير المقبول هو اتخاذ خطوات تدريجية تؤدي إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من الالتزامات الرسمية التي تم القبول بها بموجب معاهدة عدم الانتشار، ما زال البعض يجادل بأن حظر الأسلحة النووية غير قابل للتطبيق عمليا. وهذا لا يجوز أن يكون صحيحا، بل الواقع أنه ليس كذلك. وقد ورد في تقرير صدر مؤخرا عن الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة أن الشيء الذي لا يمكن تصوره هو إمكانية ترك الوضع الراهن غير المستقر كما هو بدون أن تترتب عليه مخاطر جسيمة لجيلنا وللأجيال المقبلة.

ومشروع القرار الذي تعتزم أن تقدمه البرازيل هذا العام مع مجموعة من البلدان التي تماثلها في التفكير، بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي، والذي يركز على تعزيز التعاون بين المناطق الأربع الخالية من الأسلحة النووية لتحقيق الأهداف المشتركة لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، يمثل خطوة في هذا الاتجاه. ومن المتوقع أن نتشاور مع جميع الوفود المهتمة بهذا الموضوع في الأسابيع القادمة، ابتغاء الحصول على تأييد واسع لمشروع القرار.

ومن بين التحديات الكبرى في عصرنا، القضاء الفعال على الأسلحة النووية. ونرى أن معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدات المناطق الأربع الخالية من الأسلحة النووية، أي معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا، والاعتراف بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي، تعد جميعها خطوات نحو هدف تخليص البشرية من كابوس الدمار النووي.

عالم خال من الأسلحة النووية: هذا هو الشعار الذي ستظل البرازيل تدافع عنه هنا في اللجنة الأولى، وفي مؤتمر نزع السلاح، وعما قريب، كما نأمل، في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المزمع عقده في عام ٢٠٠٠.

السيد بوني (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد فيجي أن يراكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه اللجنة، ونود أن نشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم. ونود أن نؤكد لكم تعاوننا التام خلال مدة رئاستكم.

لقد شهد المجتمع الدولي تقدما هاما في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. فقد انتقلنا من ذروة محرقة عالمية الى إرساء أسس نزع السلاح والسلام المأمون الدائم في عالمنا. وتحقق تقدم كبير في وضع صكوك قانونية دولية ودعم القائم منها وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونشهدنا التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونشهدنا تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى. ونشهدنا إنشاء المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية والجهود الرامية الى إنشاء منطقة في جنوب شرقي آسيا تضاف الى المناطق المشابهة في أجزاء العالم الأخرى. ودخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية الى حيز النفاذ، وتبذل حاليا جهود لتعزيز حظر الأسلحة البيولوجية. وأحرز مؤخرا تقدم في الجهد الرامي الى خفض الألغام الأرضية وإزالتها.

ولقد أحرزنا فعلا تقدما ملموسا نحو نزع السلاح، لكن لا يزال أمامنا طريق طويل حتى نحقق هدفنا الخاص بعالم خال من الأسلحة النووية، وحظر إنتاج أسلحة الدمار الشامل، ونزع السلاح العام.

لقد أثنى المجتمع الدولي في العام الماضي على اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبلدي - فيجي - كان من أول البلدان التي وقعت على الاتفاقية، وكان أيضا أول بلد صدق عليها. ولصالح السلم والأمن الدائمين على كوكبنا ولصالح البشرية كلها، نحث

جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة بعد أن تفعل ذلك. إلا أن المعاهدة ستكون بلا مغزى ما لم تعمل على تنفيذ أحكامها بسرعة وبشكل إيجابي. لذلك نأسف للإعلان الذي أصدرته إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها ستقوم بسلسلة من التجارب النووية "دون الحاسمة" تحت الأرض مما يمثل - في رأينا - تجاهلا صارخا للشواغل التي أعلن عنها المجتمع الدولي.

وفي نهاية المطاف، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ليست سوى خطوات الى الأمام، ويجب علينا أن نستهدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، ويجب أن نعمل من أجله، ويجب أن تتوفر لدينا الإرادة السياسية لتحقيق ذلك، وأن نتفق عليه.

ويدعو وفد فيجي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الى إنهاء انتاج الأسلحة النووية، وإنهاء تكديس الأسلحة النووية، وتدمير المخزونات الحالية من الأسلحة النووية. ونحن ندعو المجتمع الدولي أيضا الى أن يبدأ مفاوضات بأسرع وقت ممكن بشأن معاهدة لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

ومما يؤسف له أن قوة الدفع الراهنة في عملية نزع السلاح أعيقت هذا العام بشكل حاد بسبب الاختلافات الأساسية في جنيف بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. ونحن نحث جميع الأطراف، وبخاصة الدول النووية، والدول غير النووية، على بذل قصارى جهدها للتوصل الى اتفاق بسرعة بشأن برنامج العمل، لأن استمرار توقف المؤتمر سيعرض هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد للمزيد من المخاطر بأن يتخطى - كما حدث في الاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا بشأن معاهدتي الحظر الشامل للتجارب النووية والألغام الأرضية.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية دخلت الآن حيز النفاذ، وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا نحو ضمان تنفيذها التام. ونحن ندعو جميع الدول التي تنتج أسلحة كيميائية، أو لها القدرة على إنتاجها، الى التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها.

أما اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة فلا تزال وثيقة أكاديمية. ويحث وفد فيجي المجتمع الدولي على التحرك بسرعة أكبر لإبرام بروتوكول للتحقق.

إن الاتفاقية الخاصة بحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها، التي جرى التفاوض بشأنها في المؤتمر الدبلوماسي في أوسول في الشهر الماضي، هي تقدم هام في جهود التعاون التي يبذلها المجتمع الدولي والمجتمع المدني في مجال نزع السلاح. والاتفاقية اعتراف بأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد أدوات كريهة في مدنيتنا اليوم، ويجب حظرها حظرا تاما. والآن وقد قدمت الاتفاقية، يجب أن نتحرك للتوقيع والتصديق عليها حتى نعطيها ونعطي أحكامها الصلاحية. وتتطلع فيجي الى التوقيع على الاتفاقية في أوتاوا يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ونحن ندعو الدول الكبرى - وبخاصة الولايات المتحدة والصين - الى أن تبرهنا على دورهما القيادي العالمي بالانضمام الى سائر المجتمع الدولي في التوقيع على المعاهدة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون الآن بسرعة كبيرة لإزالة الملايين من الألغام الأرضية المزروعة في العديد من أجزاء عالمنا.

إن إنتاج ونقل المواد الإنشطارية لإنتاج أسلحة نووية يفرضان تهديدا على جهودنا لنزع الأسلحة النووية. ويدعو وفد فيجي الى إنشاء سجل بمخزونات الأسلحة الإنشطارية وإلى التفاوض بشأن معاهدة لحظر المواد الإنشطارية وإبرامها.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تدعو فيجي الى تنفيذ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وإذا كان العالم قد اقترب من حافة حرب عالمية ثالثة خلال فترة الحرب الباردة، فإن عدد النزاعات الحالية فيما بين الدول يشكل أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين. وهذه النزاعات فيما بين الدول لا تسبب نزوح الأفراد على نطاق واسع وإبادة الأجناس فحسب، وإنما تسبب أيضا تدفقات كبيرة للاجئين عبر الحدود تؤثر بشدة على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل

البلدان المتلقية في أنحاء الشمال والجنوب. ولذلك، نرحب بالجهود المبذولة حاليا والرامية الى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ونؤيدها، بغرض تخفيف حدة التوترات والنزاعات وبخاصة في البلقان ووسط أفريقيا.

إن عدم قدرة المنظمات الدولية على الاستجابة بسرعة لحالات النزاع تبين بوضوح أن المجتمع الدولي غير مستعد للتعامل مع النزاعات فيما بين الدول، وهو يتجه بشكل عام الى إدارة النزاعات بدلا من منعها. لذلك، يجدد وفد فيجي نداءه بإنشاء آلية دائمة أو وحدة دائمة للدبلوماسية الوقائية يمكنها أن تستجيب بسرعة وبإيجابية وبشكل سلمي للنزاعات المحتملة والتهديدات المحتملة بإبادة الأجناس. وتلك الوحدة أو الآلية ينبغي أن تكون لها القدرة على أن تتلقى معلومات وتقارير الاستخبارات وتفحصها وتحللها وتفسرها، بغرض تقصي النزاعات المحتملة في وقت مبكر والتصرف تجاهها في وقت مبكر للتقليل من هذه النزاعات واحتوائها وحلها، بالتعاون مع الدول الأعضاء المهتمة.

وترحب فيجي بحرارة باقتراح الأمين العام، الوارد في تقريره عن إصلاح الأمم المتحدة بإنشاء إدارة تابعة للأمم المتحدة لنزع السلاح وتنظيم التسلح في نيويورك وتؤيد هذا الاقتراح. وبالنسبة لدولة نامية جزرية صغيرة مثل فيجي، وفي ضوء قيود الموازنة فإن دعم الدور التنسيقي هنا في نيويورك سيؤدي الى تخفيض النفقات، وسيكون أكثر فائدة بعدد من الطرق الأخرى. لكن الأكثر أهمية أننا نعتقد أن القرار الخاص بإعادة إنشاء مركز شؤون نزع السلاح في شكل إدارة نزع السلاح وتنظيم التسلح وتنشيطها هو قرار طال انتظاره ويعكس إصرار غالبية الدول الأعضاء على وضع مسألة نزع السلاح في مركز اهتمامات الأمم المتحدة.

ونرحب أيضا باقتراح استعراض عمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وهذه اللجنة بغرض تحديث وترشيد وتنظيم عملهما.

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه ينبغي لنا جميعا، منفردين وبشكل جماعي، أن نتحول من ثقافة الصراع الى ثقافة السلم والأمن الدوليين، لصالح البشرية جمعاء.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفدي أن يبدأ بيانه بتقديم أحر التهانئ لكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ونحن على ثقة من أن مداولاتنا ستتوج بالنجاح تحت قيادتكم الحكيمة. ويمكنكم الاعتماد على تعاوننا الكامل معكم في المشاركة في تحقيق هذا الهدف.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره العميق للسفير الكساندر سيشو لقيادته القديرة للجنة خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

ويود وفدي في البداية أن يعرب عن تأييده الكامل للاتفاقات التي توصل إليها وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان حركة عدم الانحياز بشأن قضايا نزع السلاح وذلك في اجتماعهم الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

من بين الأحداث الهامة التي جرت في العام الماضي حول الموضوعات التي تدخل في نطاق عمل اللجنة الأولى ما يأتي: أولا دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي انضمت إليها أكثر من ١٠٠ دولة، إلى حيز النفاذ في نيسان/أبريل الماضي، وثانيا عقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠؛ وثالثا توقيع ما يزيد على ١٤٨ دولة على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية ولم يمض سوى عام على فتح باب التوقيع عليها؛ رابعا التقدم المشجع الذي أحرز في المفاوضات المتعلقة بنص اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الأسلحة، وكذلك في اعتماد تلك الاتفاقية.

ومع ذلك ينبغي أن نعترف بوجود بعض الحقائق المقلقة؛ ومنها حالة الشلل الفعلي التي أصابت مؤتمر نزع السلاح. كذلك لم نشهد حتى الآن أي خطوات هامة في الاتجاه الذي أشارت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها بشأن "مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، من حيث الالتزام بالعمل بحسن نية وإكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية مشددة وفعالة وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإذا لم يتحقق تقدم موضوعي في هذا الصدد ستضعف مصداقية معاهدة عدم الانتشار وكذلك احتمال عالميتها.

ويؤيد وفدي إنشاء لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات حول برنامج تدريجي لنزع السلاح النووي والقضاء على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وكذلك نكرر تأييدنا لبرنامج العمل المقترح لنزع السلاح النووي وفقا للمعايير التي وضعها فريق الـ ٢١ في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ونلاحظ أيضا ظهور مبادرات هامة تماثل المبادرات التي أدت إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة أنتاركتيكا ومعاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبليندابا وبانكوك. ومن هذه المبادرات، المبادرة التي قدمتها أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، والمبادرة التي قدمتها منغوليا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في ذلك البلد.

ويؤيد بلدي المبادرات التي تستهدف تحرير نصف الكرة الجنوبي من الأسلحة النووية. ويؤيد كذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ومن دواعي القلق أنه في العام الماضي ولأول مرة في السنوات الأخيرة زادت مبيعات السلاح. ويستهلك سباق التسلح الكثير من الموارد التي كان يمكن تكريسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

ويرى وفدي أن عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة يكتسي أهمية كبيرة، ويود أن يشير على وجه الخصوص إلى توصياته التي ترمي إلى منع تكديس ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو مفرط في مناطق معينة من العالم.

وشدد الفريق على أنه ينبغي لجميع الدول تنفيذ التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٦. وأكد أيضا على أنه ينبغي لجميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة أن تتعاون في تكثيف جهودها لوقف جميع جوانب الاتجار غير المشروع، وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع على إقرار اتفاقات إقليمية ودون إقليمية. حسب الاقتضاء، توقف نقل وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأن تعمل على تنفيذها. وأخيرا أوصى الفريق بأن تنظر الأمم المتحدة في إمكانية عقد مؤتمر دولي عن الاتجار غير المشروع في الأسلحة في جميع جوانبه بغية تناول القضايا التي أشار إليها التقرير الذي قدمه الفريق.

ويلاحظ وفدي باهتمام بالغ المقترحات التي قدمت أثناء مؤتمر باماكو، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بشأن وقف تصدير واستيراد وصنع الأسلحة الخفيفة. ونلاحظ باهتمام المشاورات التي جرت على المستوى الوزاري والتي أدت إلى اعتماد وثيقة بشأن إعلان وقف من هذا النوع، بما في ذلك إنشاء آلية تسمى برنامج التنسيق والمساعدة في نزع السلاح والأمن. ويمكن أن تؤخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار في مناطق أخرى من العالم وخاصة في مناطق الصراعات، ويمكن أن يمتد الوقف ليشمل أسلحة أخرى، بما في ذلك الأسلحة المتقدمة تقنيا. وكان هذا على وجه الدقة هو الإطار الذي صاغ فيه رئيس جمهورية كولومبيا، السيد ارنستو سامبر بيزانو، الفكرة التي قدمها إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي.

ونحيط علما بالتقرير الخاص بتشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة الخفيفة وزيادة تطويره، وبعمل فريق الخبراء الحكوميين في هذا الصدد. ونرى أن سجل الأسلحة يمكن أن يحقق على نحو أفضل هدفه كتدبير لبناء الثقة إذا امتد نطاقه ليشمل أسلحة أخرى، بما في ذلك الأسلحة الخفيفة وبالإضافة إلى ذلك ينبغي ألا يقتصر السجل على معلومات بشأن الواردات والصادرات من الأسلحة ولكن ينبغي أن يشمل بيانات بشأن تصنيع الأسلحة والموجودات منها.

ونحن نتفق تماما مع رأي الأمين العام القائل بأنه لكي يحقق السجل كامل إمكاناته، فمن المهم أن تزداد المشاركة فيه، وأن يتسع نطاقه أيضا. وفي هذا الصدد، يؤسفنا أن فريق الخبراء لم يتمكن، بعد دراسة كل فئات وأنواع الأسلحة الجديدة المقترح إضافتها إلى السجل، من التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المقترحات.

ويود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على تأييده لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح. ونحن مقتنعون بأن مثل هذه الدورة ستكون المحفل الملائم لدراسة الإجراءات التي يمكن اتخاذها مستقبلا فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وغيرها من قضايا الأمن الدولي. ونحن مقتنعون أيضا بأهمية تعددية الأطراف في عملية نزع السلاح وضرورة ضمان المشاركة الكاملة لجميع أعضاء المجتمع الدولي في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة وفي الدورة نفسها. ونلاحظ باهتمام التقدم المحرز في هيئة نزع السلاح صوب التوصل إلى اتفاق حول أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة وحول جدول أعمالها. وقد لاحظنا حدوث تطور في المواقف بشأن هذه القضية، مما شجعنا على المثابرة في مشاركتنا النشطة والبناءة في السعي إلى تحقيق توافق في الآراء.

وأخيرا يود وفد بلدي أن يرحب بمبادرة الأمين العام الخاصة بإنشاء إدارة لنزع السلاح وتنظيم التسلح. ونحن على يقين من أن الإصلاحات الإدارية ستتيح للأمانة العامة أن تستجيب بشكل فعال لأولويات نزع السلاح للدول الأعضاء على نحو ما هو مبين في قرارات الجمعية العامة والولايات التي حددتها.

ونظرا لأن هذه قضايا هامة مدرجة على جدول أعمالنا، فإننا على استعداد لمواصلة هذا الحوار الصريح والبناء بشأن عمل اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح، بغية تمكين هاتين الهيئتين من الاضطلاع بدورهما المناسب في عمل المنظمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن سويسرا.

السيد هوفر (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، وأؤكد لكم دعم الوفد السويسري الكامل لكم. إن توليكم هذه الرئاسة كممثل لأحد البلدان الأفريقية يأتي في وقت يبشر بالخير، لأن بلدان قارتكم تقوم بدور هام بل وحاسم في قضية الأسلحة التقليدية، وعلى وجه التحديد في مكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبالتالي، فإننا ممتنون لهذه الفرصة للتعاون معكم في هذا المجال.

إننا إذ نقيم التطورات التي حدثت في مجال نزع السلاح منذ الدورة الحادية والخمسين، ونسعى إلى البت في الاستراتيجية التي ينبغي اعتمادها للعام القادم، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أننا نمر حاليا بمرحلة انتقالية حيث يجري إحراز تقدم كبير في العديد من مجالات الأمن الدولي. إلا أن هذا التقدم، من ناحية أخرى، كثيرا جدا ما يمثل مجرد مرحلة أو بداية لعملية تفاوضية بسبب المعلومات الجديدة أو بسبب متطلبات جديدة للمجتمع الدولي، الذي لا يستطيع مع ذلك تحقيق الأهداف التي حددها بنفسه.

وانطلاقا من تلك الملاحظة، أود أن أتناول ثلاثة موضوعات في بياني اليوم، وهي: القضايا المؤسسية، وأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية بما في ذلك الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وإذ أتجه أولا إلى المسائل المؤسسية فإنني أرجو أن أشير إلى الأقسام المتعلقة بنزع السلاح في تقرير الأمين العام بشأن إصلاح الأمم المتحدة الوارد في الوثيقة A/51/950. وقد أكدت الحكومة السويسرية خلال زيارة الأمين العام الأخيرة لمدينة برن أن بلدي يؤيد الأولويات والمقترحات المعروضة في ذلك التقرير تأييدا كاملا. وعلاوة على ذلك، أعربت سويسرا، بالنسبة لتقسيم العمل بين نيويورك وجنيف، عن رغبتها في أن تتاح للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح المرونة اللازمة في تخصيص ومستوى الموارد التي توفر لتلبية احتياجات المفاوضات الجارية، بما في ذلك المفاوضات المتصلة بنزع السلاح التي تجري خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح. وأكدت السلطات السويسرية من جديد استعدادها لأن تستضيف مؤتمرات واجتماعات المتابعة التي تنبثق عن صكوك نزع السلاح التي يعهد بها بشكل أو آخر إلى الأمم المتحدة.

وإذ نواصل الحديث في السياق المؤسسي، فإننا نلاحظ مع الأسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من بدء مفاوضات موضوعية في دورته الأخيرة. وبوصفنا عضوا جديدا في المؤتمر فإننا نكن كل التقدير للانجازات الهائلة التي حققتها تلك الهيئة، المسؤولة عن جميع

الصكوك العالمية الأساسية في مجال نزع السلاح. وبالتالي يتعين على ذلك المؤتمر أن يتوخى الحذر حتى لا تصبح مسؤوليته التاريخية مثقلة بشكل مفرط مما يحول بينه وبين التوصل إلى استجابات سريعة وفعالة للتحديات المقبلة.

وفي رأينا، إذن، أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينهي مرحلة إعادة التوجيه والمداولات ويعود إلى طريق المفاوضات الحقيقية التي تنطلق من الإرادة السياسية المشتركة. وإذا لم يفعل ذلك فإنه سيتعرض ببساطة شديدة إلى المخاطرة بأن يتجاوزه المجتمع الدولي ويبحث عن سبل أخرى لتحقيق أهدافه في مجال الأمن الدولي. لذلك، تريد سويسرا أن تحث مؤتمر نزع السلاح على أن يتجه من أوائل العام القادم إلى اتخاذ هوية جديدة له، وهي هوية رسم سماتها جزئيا المنسقون الأربعة الذين عينوا في الدورة الأخيرة للمؤتمر.

أنتقل الآن من حالة الشلل السائدة في مؤتمر نزع السلاح إلى الموضوع التالي: وهو أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، التي ما زالت الخلافات الواسعة في الآراء حولها تلقي بثقلها على أعمال المؤتمر. إن سياسة سويسرا بشأن هذه المسألة معروفة تماما. فنحن لا نرى أن نزع السلاح النووي غاية في حد ذاته، ولكنه بالأحرى وسيلة تؤدي إلى توطيد الأمن الدولي. ويتعين تحقيق ذلك الهدف من خلال إقامة توازن مستقر بشكل متواز وتدريجي مع انخفاض مستوى التسلح بصفة مستمرة، واستهداف تفكيك الأسلحة النووية تفكيكا كاملا وعالميا.

ويؤدي هذا النهج في رأينا إلى عدد من الاستنتاجات بصدد شتى المفاوضات الجارية. أولا وقبل كل شيء، نحن نرى أن الجهود الرامية إلى فتح جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح أمام قضية نزع السلاح النووي أمرا مشروعا. وتنطلق هذه الجهود فيما يبدو من شاغلين رئيسيين نتشاطرهما أيضا وهما: وجود رغبة، على الرغم من التخفيضات الكمية الكبيرة التي أجريت في السنوات الأخيرة، في الاحتفاظ بقدرة على التدمير الشامل، وهو اتجاه لم يعد يعبر عن حالة التعاون الراهنة في مجال الأمن؛ والخوف من استمرار حالة عدم التكافؤ السائدة فيما بين أعضاء المجتمع الدولي.

ومن الناحية الأخرى، لسنا مقتنعين بأن الإطار المتعدد الأطراف هو الأنسب لاتخاذ قرارات فعالة فيما يتعلق بوتيرة ومضمون تخفيض الترسانات النووية القائمة. بل على العكس، من الضروري التصديق في أقرب فرصة ممكنة على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢) وتنفيذها لفتح المجال أمام إجراء مفاوضات في وقت لاحق بشأن المزيد من التخفيضات الهامة.

وختاما، إننا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يصمم آلية تمكن أعضاءه من الإحاطة علما بالتطورات الجديدة في مجال نزع السلاح النووي، وتكون في الوقت نفسه بمثابة قاعدة صلبة للشروع في مفاوضات في مجال آخر متصل بهذا المجال، وهو وقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، وهو ما يعرف "بالتوقف التام".

وبهذه الروح تشارك سويسرا في الأنشطة الأخرى في القطاع النووي، مثل أنشطة اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ستعقد اجتماعها الثاني في جنيف في نيسان/أبريل من العام القادم. وعلاوة على ذلك، فنحن نواصل مشاركتنا النشطة في سياق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي أنشئت من أجل منظمتها الأمانة التقنية المؤقتة في فصل الربيع الماضي في فيينا. وفي الميدان النووي أيضا تؤيد حكومتي الجهود الرامية إلى توسيع شبكة المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونرحب بوجه خاص بمشروع إنشاء منطقة من هذا القبيل في وسط آسيا.

ورغم عدم إحراز تقدم يذكر - على الأقل في السياق النووي - نلاحظ بسرور حدوث تطورات هامة في مجال آخر. وأشير هنا إلى المفاوضات في الفريق المخصص تحت القيادة المرموقة للسفير تيبور توت، ممثل هنغاريا، المعني بتعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، خاصة عن طريق بروتوكول ينشئ جهازا للتحقق. إن المؤتمر الاستعراضي الرابع لهذه الاتفاقية، الذي عقد في جنيف في نهاية عام ١٩٩٦، أعطى قوة دفع سياسية جديدة لذلك الفريق، الذي أعد الآن نصا جرى تطويره على نحو كاف - حسبما نأمل - ليعتمد خلال عام ١٩٩٩. وتؤيد سويسرا، من جانبها، الجهود الرامية إلى

تكثيف المفاوضات بغية الالتزام بهذا الجدول الزمني.

وحدث تطور مشجع آخر في السنة الماضية هو دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. وتقوم سويسرا بدور نشط في هذا الموضوع وهي مسؤولة عن تدريب بعض المفتشين الأوائل للمنظمة الجديدة في لاهاي. ومع البدء التدريجي لعمل المنظمة، لا نزال ننتظر أن يصادق على تلك الاتفاقية، بوجه خاص، الاتحاد الروسي الذي لا يزال يحتفظ بمخزون كبير من الأسلحة الكيميائية. وتناشد سويسرا جميع الدول التي لم تصادق بعد على الاتفاقية أن تقوم بذلك.

إننا لا ننسى أنه على الرغم من القدرات الضارة لأسلحة الدمار الشامل، التي تشكل تهديدا خطيرا، فإن غالبية المآسي الإنسانية تنجم عن استخدام الأسلحة التقليدية، وهو الجزء الثالث والأخير من بياني. وأبدأ بالألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إن مؤتمر أوسلو المعني بفرض حظر كامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد اختتم أعماله في ١٨ أيلول/سبتمبر باعتماد اتفاقية تحظر إنتاج هذه الأسلحة واستخدامها وتخزينها ونقلها. والفضل في تحقيق هذه النتيجة، التي تمثل تطورا هاما في القانون الإنساني الدولي، يرجع إلى حد كبير إلى رئيس مؤتمر أوسلو، السفير سيليبي ممثل جنوب أفريقيا، وإلى وزير خارجية النرويج، منظم المؤتمر، وإلى وفد النمسا، الذي قام، بمساعدة بعض البلدان الأخرى، بإعداد مشروع اتفاقية استندت إليها محادثات أوسلو.

والمرحلة التالية من العملية، التي ابتدرتها كندا بطريقة مرموقة، ستكون هي التوقيع على النص المتفق عليه في أوسلو في أوائل كانون الأول/ديسمبر في أوتاوا. ومن الضروري أن يحظى ذلك النص بدعم أكبر عدد ممكن من الدول، حيث أنه، على المدى البعيد، لن يخلص البشرية نهائيا من ويلات الألغام الأرضية المضادة للأفراد غير حظر عالمي. وإلى حين تحقيق هذه العالمية، ينبغي للدول أن تصادق على البروتوكول الثاني لاتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن حظر أسلحة تقليدية معينة، بصيغته المعدلة. ولا شك في أن هذا الصك يفتقر إلى الكثير، لكن إلى حين التنفيذ العام للاتفاقية التي تم التفاوض بشأنها في أوسلو، يمكن للبروتوكول الثاني بصيغته المعدلة أن يخفف المعاناة التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وعند إجراء التحليل النهائي، فإن نجاح نص الاتفاقية على المدى البعيد، الذي سيفتح باب التوقيع عليه في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر، سيعتمد على عنصرين هما، إزالة وتدمير الموجود من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، خاصة الألغام التي نشرت بالملايين على امتداد العالم، في إطار الصراعات الداخلية غالبا، وغير معروف موقعها على وجه التحديد؛ وتحقيق العالمية لحظر كامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد - أي، أوسع نطاق ممكن للمصادقة على الاتفاقية الجديدة. وفي هذا الصدد أود التركيز على البيان المشجع الذي ألقاه رئيس الاتحاد الروسي في الأسبوع الماضي في ستراسبورغ.

ومن أجل تحقيق هدف العالمية، سيكون مفيدا الحصول على مساعدة مؤتمر نزع السلاح في جنيف وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن جهود الدول التي شاركت في عملية أوتاوا. وتلتزم سويسرا بمواصلة العمل بدون كلل من أجل عالم خال من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويأتي هذا الالتزام على أشكال عدة من ضمنها زيادة العمل في مجال إزالة الألغام وإعادة تأهيل الضحايا.

إن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر - وهي الصك القانوني الذي أشرت إليه لتوي في سياق الألغام الأرضية المضادة للأفراد - تشمل، مع بروتوكولها الإضافي، استخدام أسلحة محددة في الصراعات المسلحة. وقد صممت في هيئة معاهدة إطارية يمكن تحديثها على نحو منتظم في ضوء آخر التطورات التكنولوجية.

وفي الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر استعراض الاتفاقية نوقش اقتراح سويسري في اجتماعات الخبراء بشأن الحد من الأثر غير المرغوب فيه للمقذوفات. ولكن الأولوية التي أعطيت لتنظيم الأسلحة الليزرية وتعديل البروتوكول المعني بالألغام لم تترك لنا مجالا للالتفات إلى مسألة القذائف التسيارية. ومع ذلك فإن الإعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ يدعو الدول المشاركة إلى النظر في صياغة بروتوكول جديد.

وفي هذا السياق، نظمت سويسرا في الأسبوع الماضي، يومي ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ندوة دولية عن الآثار الفادحة التي تترتب على الأسلحة التسيارية. وقد شارك فيها حوالي ١٠٠ مندوب من أكثر من ٥٠ دولة ومن منظمات غير حكومية مختلفة. وكان الهدف الرئيسي لهذه الندوة إجراء تقييم موضوعي، بوجود خبراء دوليين، لمشكلة استعمال الأسلحة والذخائر من العيار الصغير التي تسبب معاناة مفرطة.

ومنذ أكثر من مائة عام توجد قيود على استعمال المقذوفات - الرصاص المتفجر ورصاص دم دم - لأسباب إنسانية. وعززت الندوة من وعي المشاركين بدواعي تقييم مدى الحاجة العسكرية لهذه الأسلحة في مقابل الاعتبارات الإنسانية، وتحديث القيود المفروضة عليها بسبب المعاناة المفرطة التي تسببها تلك الأسلحة. وستقوم سويسرا بإعداد وثيقة مفصلة عن هذه الندوة، وستكفل توزيعها في المحافل المختصة.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن سويسرا على استعداد للتعاون عن كثب مع الأمم المتحدة لتحقيق المزيد من الأمن الدولي في ظل مستويات أدنى من الأسلحة تكون أكثر توازنا، عملا على التخفيف من حدة المعاناة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠